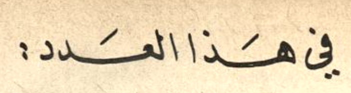
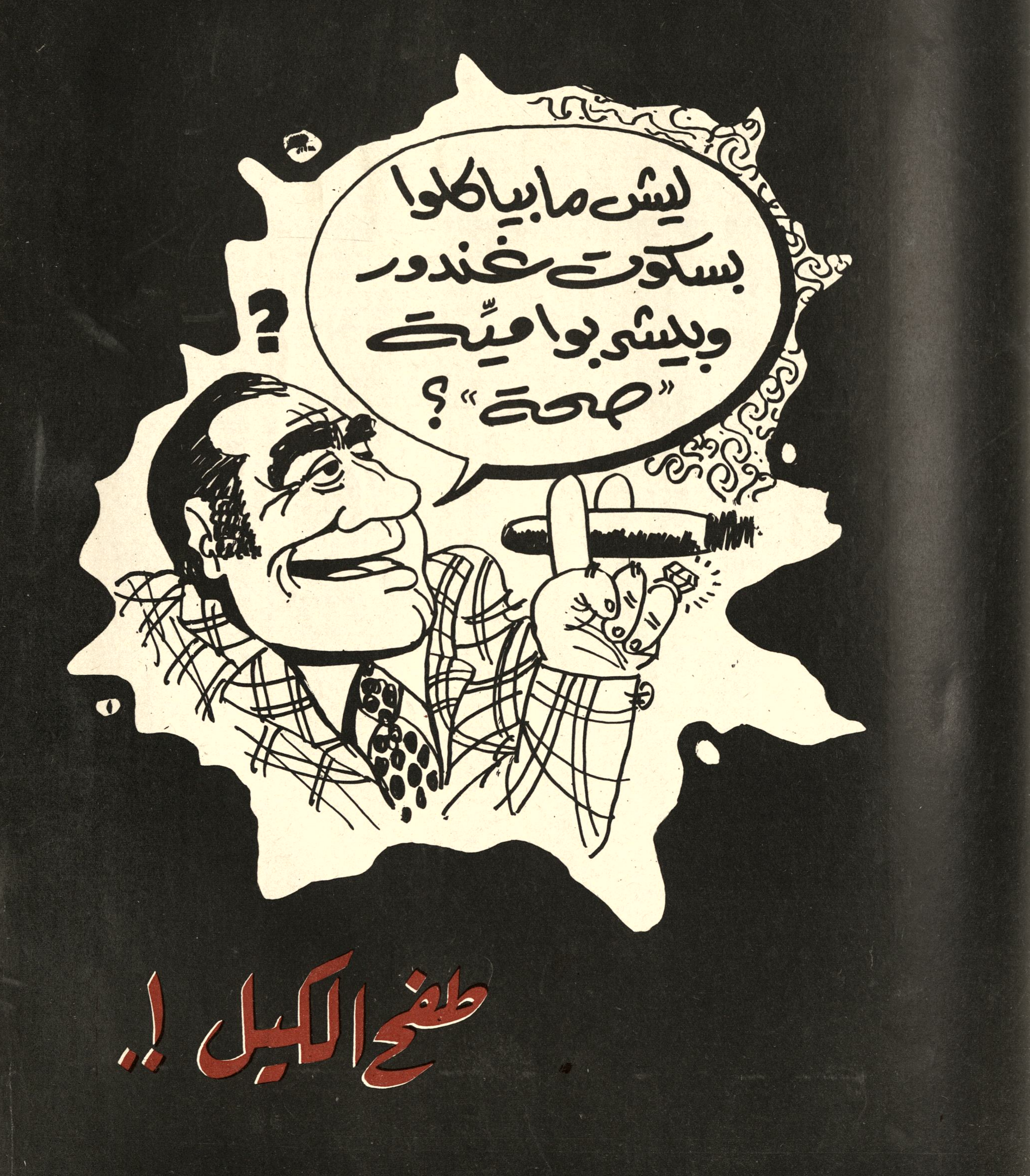


بيروت - الاثنين ٢٠/ ٨/ ١٩٧٣ - العدد ٦٣٣ - السنة ١٣ - الثمن ٢٥ قرشاً لبنانياً



في هذا العدد :

- حديث الرفيق نايف حواتمه عن خطف الطائرات ومشاريع الدولة الفلسطينية .
- حكام الأردن وسياسة "الانفتاح العربي"؟
- المشاركة الليبية : تأميمات في الملكية والحفاظ على احتكار الشراء للشركات .
- المناقشات الأخيرة في حزب العمل الحاكم في اسرائيل .
- النقد الذاتي للتوباماروس .



ايران طرف في الصراع العربي - الاسرائيلي!

كان الحديث عن دور ايران يقتصر على الخليج العربي ، وبالرغم من العلاقات الوثيقة التي تربط ايران باسرائيل ، فان ايران كانت تبدو غير معنية بالتدخل مباشرة في ازمة الشرق الاوسط ، بل كانت تصريحات الشاه والمسؤولين الايرانيين تقتصر على تأييد قرار مجلس الامن وعلى عموميات عامة عن السلام في الشرق الاوسط !

ولكن مع ازدياد دور ايران كحارس محلي للمصالح الاميركية واطماعها التوسعية في الخليج ، وازدياد قوتها العسكرية وتسلحها، بدأ دورها السياسي يزداد توسعا ، وبدأت تتدخل مباشرة في قضايا المنطقة بأبعد من الخليج العربي نفسه الذي تعتبره منطقتها الحيوية الاولى ... وهكذا ازداد اهتمامها بالاردن وتوسيع علاقتها السياسة وخاصة العسكرية مع النظام الهاشمي .

— في الايام الاخيرة زار الاردن وفد عسكري ايراني على مستوى عال برئاسة رئيس اركان الشاه غلام رضى ازهري .. وجرت مباحثات عسكرية بين الوفدين الاردني والايراني ، وكان الوفد الاردني برئاسة حابس المجالي وقد استهدفت المباحثات بين الوفدين التعاون العسكري المشترك بين البلدين — !

واثناء زيارة شاه ايران الاخيرة الى الولايات المتحدة كانت « ازمة الشرق الاوسط » من القضايا الاساسية في مباحثاته مع نيكسون .. وقد حرص الشاه ونيكسون في محادثاتهما ان يربطا بين ما يسميانه « امن واستقرار الخليج » وبين السلام في الشرق الاوسط ! ثم تعهدا « بالعمل من اجل السلام في الشرق الاوسط بالتشاور بشكل وثيق فيما بينهما » !

وقد اشار نيكسون الى دور ايران الحاسم في الشرق الاوسط .. ثم وضح شاه ايران هذا الدور في تصريح اكد فيه ان ايران هي طرف مباشر في الصراع العربي — الاسرائيلي! وقد ربط الشاه هذا القول بتحديد موقفه مما تطرحه السعودية من تهديد باستعمال النفط كسلاح سياسي ، (راجع تحليل موقف السعودية في مكان اخر من هذا العدد) ، فأكد على ان ايران لن تستعمل النفط كسلاح سياسي ضد اي دولة وخاصة ضد الولايات المتحدة الاميركية ، ولكنه «نصح» الاميركيين بأخذ « التهديد السعودي » بعين الجد !

والتأييد الايراني للسعودية في موقفها من « التعجيل والاسراع » بحل ازمة الشرق الاوسط يعني ان ايران تعتبر — بدورها — ان استمرار الوضع الحالي على ما هو عليه يعني امكانية تعرض المصالح الامبريالية ومن ضمنها دور ايران في الخليج الى الخطر .. او الى ما يسمونه بعدم الاستقرار .

واذا كانت السياسة الاميركية تعتبر ايران « اسرائيل اخرى » في الخليج وتعتبر وجود ايران القوية عسكريا كوجود اسرائيل القوية عسكريا ، فان العلاقات بين ايران واسرائيل من جهة ، وبين السعودية من جهة اخرى اكثر تعقيدا نظرا لدور السعودية العربي .. ان السياسة الاميركية وهي تراهن على الدور الايراني بالدرجة الاولى لا يمكن ان تنسى اهمية دور السعودية بالنسبة لها ، وهكذا تدخل ايران كواسطة في العلاقة المثلثة بين الوكلاء المحليين للامبريالية الاميركية . وهذا معنى تدخل الشاه في الصراع العربي — الاسرائيلي !. فالسعودية التي يهمها ان تحل ازمة الشرق الاوسط حتى تستطيع ان تلعب دورها العربي بدون احراجات ما تسببه لها السياسة الاميركية المنحازة لاسرائيل ، ترى في العلاقة مع ايران مخرجا للتنسيق السياسي، والسعودية بالرغم من المنافسة بينها وبين ايران على النفوذ في الخليج والامارات الصغيرة فانها حريصة على هذا « التنسيق السياسي » المشترك مع ايران ..

وتهتم اميركا كثيرا بأمور التنسيق بين وكلائها المحليين الثلاثة الرئيسيين السعودية وايران واسرائيل ..

واذا كانت السعودية لا يمكن ان تظهر رابطتها مع اسرائيل ، فان ايران لا تخفيها بالطبع !

وقد كشف عن هذه « الرابطة » بين الدول الثلاثة احد الشيوخ الاميركيين « جاكسون » الذي قال مؤخرا في الكونجرس وهو يتحدث عن زيارة قام بها الى كل من السعودية وايران واسرائيل ، قال :

— « لقد سافرت في شهر نوفمبر الماضي الى كل من اسرائيل وايران والسعودية ، ومن خلال محادثاتي مع زعماء هذه الاقطار الثلاثة دهشت للرابطة العجيبة التي تربط بين هذه الاقطار الثلاثة !. وسبب دهشتي — هذه ، هو لكون هذه الرابطة تعبر في بعض الاحيان عن سخرية القدر. اذ تبدو هذه الدول الثلاث التي تهتم الولايات المتحدة بأمنها اهتماما شديدا، كأنها مجموعة من الدول المتناقضة في مصالحها ، الا ان مصيرها في الحقيقة قائم على سلسلة من المصالح المشتركة .

فبالنسبة لاسرائيل وايران فانه توجد بينهما علاقات تعاونية فعلا ، تعبر عن الاهتمام المشترك وعن الجهود لاحتواء قوى التخريب في المنطقة .

اما العلاقات بين اسرائيل وايران والسعودية فهي علاقات كثيرة التعقيد لا سيما وان الانطباعات الظاهرية قد تكون مضللة « ! » .. ففي حين ان كلا من اسرائيل والسعودية ليستا في وضع يمكنهما من الاعراب عن مدى وجود مصالح مشتركة بينهما فان المسائل الكثيرة التي تتفقان عليها — بغض النظر عن بعض الامور التي تختلفان حولها — تتسم بطابع المنطق الصارم والذي يستطيع بواسطته المراقب الاجنبي الوصول الى ذلك الاستنتاج . وقد يكون من المفيد الاشارة هنا الى ان خط الانابيب الذي تمر عبره كميات من نفط السعودية للمستهلكين في الغرب يمر عبر مرتفعات الجولان التي تحتلها اسرائيل ، وانه لم تنجح الى الان اية محاولات لتعطيل هذا الخط في الجزء الذي يمر عبر تلك المرتفعات . فضلا عن ذلك فان السعودية بثروتها الهائلة التي تجعل منها فريسة محتملة لعدد من القوى ، لا تستطيع البقاء طويلا دون وجود استقرار في الاردن وهدوء نسبي في مصر ودون احتواء لسوريا والعراق . ان السعوديين يدركون هذا تمام الادراك ... انهم يدركون بأن اسرائيل وايران تلعبان دورا حيويا في تأمين الاستقرار بالنسبة لعلاقات هذه الدول !» —

هل يمكن تحديد ادوار كل من ايران واسرائيل والسعودية بالنسبة للسياسة الاميركية ومصالحها بأكثر من هذا التحديد الذي جاء في كلام احد الشيوخ الاميركيين ؟!

هنا يتوضح بالفعل تصريح شاه ايران عن كون بلاده طرفا في الصراع العربي — الاسرائيلي ، فهو يقصد انه طرف في « المصلحة المشتركة » التي اشار اليها الشيخ الاميركي ، وهذه « المصلحة المشتركة » تهدف الى ايجاد استقرار في المنطقة ..من السلام في الشرق الاوسط الى السيطرة الكاملة على منابع النفط حيث مصالح اميركا المتزايدة في نفط الخليج العربي ..

اسرائيل القوية المستقرة من جانب وايران القوية المستقرة على الجانب الاخر .

وهذا الدور المحلي لايران عاد نيكسون واكده في محادثاته مع الشاه اذ اكد على « ان استقرار وامن الخليج يقع على عاتق الدول الواقعة فيه » . ومع ذلك فان اميركا لا تستطيع ان تساعد ايران مباشرة على الاقل في الفترة الاولى من تسليحها الحديث ، لذلك فهي مضطرة ان ترسل لها الالوف من المستشارين العسكريين ، بالاضافة الى العدد الكبير وغير العادي من الموظفين ومن رجال المخابرات الاميركية في السفارة الاميركية بطهران .

وكما يقول احد الصحفيين الاميركيين :

« ان وجود عدد كبير وغير عادي من الموظفين في السفارة الاميركية يوضح مدى اهمية الارتباطات والمصالح الاميركية في ايران . ويقول بعض المسؤولين بأن هذه السفارة اصبحت الان اكبر من السفارة الموجودة في نيودلهي كما ان الرئيس نيكسون قد عين منذ ثلاثة اشهر ريتشارد هلمز المدير السابق للمخابرات المركزية كسفير في ايران » .

وهناك بعثة عسكرية اميركية كبيرة في ايران (بينهم ٣ عسكريين برتبة جنرال) .. وقد بدأت الولايات المتحدة بارسال دفعات من الضباط العسكريين ، وقد وصل ايضا ما يقارب ٦٠٠ جندي مع عائلاتهم وذلك تنفيذا للاتفاقية المعقودة بين الولايات المتحدة وايران في العام الماضي ، والخاصة ببيع اسلحة تقدر قيمتها بحوالي ٢ بليون دولار . وينتظر ايضا وصول ٣٠٠ ضابط مدني لتدريب قادة الطائرات الايرانيين .

هذه المساعدة الاميركية الكبيرة لايران تؤكد بأن نظرية « الوكيل المحلي » تظل بحاجة الى نوع من التورط العسكري الاميركي لابد منه يتمثل بوجود الضباط الاميركيين كمستشارين ومشرفين لجيش بلد متخلف لا يستطيع ان يستوعب بسرعة تكنولوجيا الاسلحة الحديثة !

توضيح حول مانشرته "وفا" عن موقف الجبهة الشعبية الديموقراطية من مشاريع الدولة الفلسطينية

– تعليق "وفا" بتوقيته المفتعل يزيد من البلبلة والانقسام، ويتناقض مع خط ومضمون البرنامج السياسي لمنظمة التحرير

أدلى مصدر مسؤول في الجبهة الشعبية الديمقراطية بتوضيح حول ما نشرته «وفا» قال التوضيح :

« نشرت وكالة الانباء الفلسطينية « وفا » في نشرتها الصادرة ١٦ – ٨ تعليقا بعنوان « ملاحظات حول مقالات مجلة الحرية اللبنانية » تناولت فيه الموقف الذي حددته الجبهة الشعبية الديمقراطية ، في سلسلة مقالات نشرتها في « الحرية » ، بشأن مشاريع « الدولة الفلسطينية » ، ان الصيغة التي ورد فيها هذا النقد المزعوم ، والتوقيت المفتعل لنشره بعد أكثر من شهر على ظهور المقالات المذكورة في الحرية ، انما يثير الاستغراب والاستنكار في الوقت نفسه لانه لا يخدم سوى استمرار اثارة البلبلة والانقسام وتعمية أبصار الجماهير عن مهمات النضال الحقيقية ، اننا نجد من الضروري توضيح النقاط التالية ردا على بعض ما اثاره التعليق :

١ – يقول التعليق أن « نقطة انطلاق » مقالات الحرية « تلتقي مع الطروحات التي استهدفت الهجوم على الثورة الفلسطينية لكونها طرحت شعارا خياليا » هو تحرير كامل التراب الفلسطيني . ان السيد كاتب التعليق ينتقي « نقطة الانطلاق » المزعومة هذه من هواجسه وخيالاته وليس من الموقف الفعلي الذي تطرحه مقالات الحرية . ان موقفنا لا ينطلق من ، ولا ينزلق في أي من مواقعه الى اعتبار هدف « التحرير الكامل » خياليا أو غير عملي ، الا انه ينطلق من الادراك المسؤول بأن هذا الهدف يعبر عن مهمة استراتيجية تاريخية تتطلب صراعا طويل الامد يمر عبر العديد من المراحل والمنعطفات والعديد من التغيرات المتراكمة في موازين القوى حتى تمكن من الوصول الى اختلال حاسم لميزان القوى العربي والدولي لصالح حركة التحرر الوطني الفلسطينية والعربية بسمح فعلا بانجاز هدف التحرير ، ان مهمتنا كثوريين ليس اقناع أنفسنا بأمكانية التحرير ، بل أن مهمتنا هي اقناع وتعبئة أوسع الجماهير للنضال من أجل التحرير ، وان ذلك لا يتم بتلاوة التعاويذ ، بقدر ما يتم بتلمس المهمات النضالية المرحلية التي تنسجم مع المصالح الوطنية والطبقية المباشرة لاوسع الجماهير وربطها بهدفها التاريخي . ان من حق كاتب التعليق أن يرفض « الحلول الوسطية والمرحلية » من نوع ازالة اثار العدوان أو قرار مجلس الامن ، ونحن معه تماما في هذا الرفض . ولكن ليس من حقه أن يخلط بلعبة لفظية مستهجنة بين هذه « الحلول الوسطية » وبين المراحل الوسطية التي يفرضها علينا التطور الموضوعي لعملية الصراع المادي الجارية . ان هدف « التحرير الكامل » يصبح « خياليا » فعلا وبعيد التحقيق عندما يتحول على أيدي بعض المثقفين البورجوازيين الهامشيين الى « تعويذة » تذيل بها البيانات ، وعندما يرفض هؤلاء على مزاجهم أن يربطوه بالمصالح المباشرة لطبقات الشعب الوطنية ويعبئوا نضالها على هذا الاساس .

٢ – أنه لما يدعو للعجب فعلا ان يحتج كاتب التعليق على شعار « تجديد وحدة الضفتين على أساس وطني ديمقراطي » لان هذا الشعار يعني « مشروع الملك حسين بدون الملك حسين » . هل يعني هذا الاحتجاج أن جوهر اعتراض السيد كاتب التعليق على مشروع المملكة المتحدة ينطلق بالدرجة الاولى من عداء الكاتب لاي شكل من أشكال الاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني (حتى وان كان شكليا) ، وليس من عداء الكاتب لنظام الملك حسين نفسه ؟ هل يحسب كاتب المقال انه يخيفنا بهذه الصيغة الجوفاء « مشروع الملك بدون الملك » . أن مشروع الملك بدون نظام الملك ، وبدون سياسة الصلح الاستسلامي التي يسعى الملك من خلالها لتحقيق مشروعه ، لا يبقى منه سوى الاعتراف الجزئي بالشخصية المتميزة والحقوق المتميزة لشعب فلسطين . فهل هذا الاعتراف هو ما يعترض عليه كاتب المقال ؟ . لا شك أن هذا الاعتراف يبقى شكليا طالما استمر نظام الملك وواصل سياسته في مصادرة حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره . ولكن « بدون نظام الملك حسين » وفي ظل نظام وطني ديمقراطي يصبح هذا الاعتراف بلا شك اعترافا عمليا وفعليا . والاحتجاج على هذا الاعتراف ، حتى بدون نظام الملك حسين ، لا يعنى سوى العداء المطلق لاي نضال من أجل الحقوق الوطنية لشعب فلسطين ، الا اذا تم دحر اسرائيل دحرا كاملا . أن شعبنا يرفض هذا المنطق رفضا مطلقا . ففي ظل منطق كهذا بالضبط كانت الانظمة الرجعية العربية ، وعلى رأسها نظام الملك حسين ، تمارس سياسة اذلال الشعب الفلسطيني ومصادرة كل حق من حقوقه واخضاعه للقمع والابادة ، في ظل الخديعة القائلة ان مطالبة الشعب الفلسطيني بأي حق من حقوقه قبل «ازالة اسرائيل» هي خيانة لهدف «التحرير». ان جماهير شعبنا قد ادركت ، بالدم والتضحيات ، ان « التحرير » يصبح لفظا خاويا ما لم يبادر الشعب الفلسطيني الى انتزاع حقوقه الوطنية من بين براثن الرجعية العربية ، اذ فقط حينذاك يستطيع شعبنا أن ينتزع حقه في التنظيم وحمل السلاح من أجل تطوير وانهاض وضمان انتصار النضال المعادي لاسرائيل ، ان منطق كاتب التعليق انما يؤكد بوضوح الاستنتاج الذي خرجت به مقالات «الحرية» بأن الاكتفاء برفض الدولة الفلسطينية دون طرح البديل الوطني لا يعني سوى تبرير استمرار الملك حسين وغيره من الانظمة الرجعية في مصادرة حق شعبنا في تقرير مصيره ، وفي سلب حقوقه الوطنية المباشرة تحت ستار الاخلاص الزائف للتحرير.

٣ – يتساءل الاخ كاتب التعليق عن معنى « تلك الحقوق الوطنية لكلا الشعبين » ، وكيف يمكن أن تعبر عن نفسها . أن هذا التساؤل يعبر أما عن الجهل أو عن التجاهل فلقد حددت الجبهة الديمقراطية في وثيقة رسمية قدمتها الى المجلس الوطني التاسع مفهومها لهذه الحقوق ، وقد أخذ البرنامج السياسي لمنظمة التحرير الذي أقره المجلس الوطني العاشر بالبنود الرئيسية لهذا المفهوم . ان الحقوق الوطنية المباشرة لشعبنا في المناطق المحتلة تتضمن : ١ – طرد الاحتلال . ٢ – احباط مشروع المملكة المتحدة وسائر سياسات وتدخلات النظام الهاشمي . ٣ – انتزاع حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة . أما في الضفة الشرقية فأن هذه الحقوق تتضمن : ١ – حق حمل السلاح والانتظام في صفوف الثورة . ٢ – الاعتراف بالثورة ممثلا شرعيا لشعب فلسطين . ٣ – الغاء سياسة التمييز الاقليمي ضد الفلسطينيين واقرار المساواة الاقليمية الديمقراطية الكاملة في ظل نظام وطني ديمقراطي . ٤ – الاعتراف بالشخصية المتميزة للشعب الفلسطيني وحقه في المشاركة مع الشعب الاردني على قدم المساواة في تقرير كافة شؤون البلاد السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية. الخ ..

٤ – لا نريد أن نعلق على « تصورات » الاخ كاتب المقال لكيفية « رفع الاحتلال الصهيوني » عن الضفة الغربية وسائر المناطق المحتلة . فالمسالة بالنسبة لنا ليست مسألة تصورات . انها مسألة تنظيم وتعبئة النضال الجماهيري والمسلح داخل المناطق المحتلة من أجل طرد الاحتلال . واذا كان كاتب المقال لا يرى في هذا الهدف (طرد الاحتلال) هدفا عمليا ممكنا الا اذا تحقق من خلال « تسوية سياسية » استسلامية فأن ذلك لا يفضح سوى « لفظية » وزيف ايمانه بالتحرير الكامل . ان الحديث عن « الهدف الراهن الاقرب » أو الابعد ليس سوى اغراق في « الحذلقة » المنطقية لا يمكن أن يغطي بشاعة هذه الحقيقة وليس له علاقة بواقع النضال الفعلي الجاري الان على ساحة الضفتين ، كل ما نريد أن نقوله هنا أنه اذا كانت «الحرب الضروس » التي يقترحها لا تتيح فرصة الانشغال بشيء اسمه اعادة وحدة الضفتين على أساس وطني ديمقراطي ، فهي بالاحرى لا تتيح فرصة الانشغال بشيء اسمه نظام وطني ديمقراطي في ضفة واحدة . وبذلك يصبح شعار « تحرير شرق الاردن » الذي يطرحه كاتب المقال كهدف راهن « أقرب » مجرد اغراق في العدمية الفوضوية التي تجاوزها التاريخ منذ اجيال .

٥ – ان الجبهة الشعبية الديمقراطية سوف تسجل لدى مجلس الاعلام الموحد احتجاجها على أقدام بعض العناصر في جهاز الاعلام على التعبير عن ارائها الخاصة التي تخرج عن البرنامج السياسي لمنظمة التحرير الذي أقره المجلس الوطني العاشر والمكلف جهاز الاعلام الموحد بنشره والدعاية له وليس بالتشكيك فيه أرضاء لطموح البعض واغراقهم في الترف الفكري على حساب وضوح الهدف في أعين الجماهير .

ان البرنامج السياسي لمنظمة التحرير ينص بوضوح على : « اقامة حكم وطني ديمقراطي في الاردن يخلق المناخ الملائم لمواصلة النضال من أجل تحرير كامل التراب الفلسطيني ويؤمن صون السيادة الوطنية للشعبين الاردني والفلسطيني ويضمن تجديد وتصحيح وحدة الضفتين على أساس المساواة الوطنية الكاملة بين الشعبين بما يؤمن كامل الحقوق الوطنية التاريخية للشعب الفلسطيني والحقوق الوطنية الراهنة للشعبين ...

ان تعليق «وفا» في نشرتها الصادرة ١٦–٨ يتناقض بوضوح في خطه ومضمونه السياسي مع نص البرنامج السياسي وروحه . وان الجبهة ستطالب بوضع حد حازم لمثل هذه التجاوزات العابثة التي لن ينجم عنها سوى بث البلبلة والانقسام في صفوف الثورة والشعب .

الحرية

اصحاب الامتياز
محسن ابراهيم وشركة دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر

المدير المسؤول
انور نصار

المدير الاداري
ياسر نعمه

مكاتب الادارة والتحرير
شارع المحمصاني ، متفرع من شارعي بشارة الخوري وعمر بن الخطاب – منطقة العاملية – محلة راس النبع – بناية فؤاد درويش هاتف : ٢٤٧٥٥٢ – ص. ب. ٨٥٧ بيروت–لبنان

حرب المطاردة الاسرائيلية ضد المقاومة بخطف الطائرات

منذ خطف الطائرة المدنية اللبنانية الى اسرائيل في الاسبوع الماضي اتضح « الاسلوب الجديد » الذي أخذت اسرائيل تتبعه لملاحقة قادة المقاومة وخطفهم الى داخل اسرائيل .. وقد جاء الحادث الجديد في خطف الطائرة اللبنانية الاتية من ليبيا بواسطة خاطف سكير أو مخبول كما ادعت اسرائيل ، جاء هذا الحادث بكل غموضه وتناقضاته ليؤكد على هذا الاسلوب الجديد في حرب المطاردة ضد المقاومة الفلسطينية التي بدأت في عملية فردان وأغتيال قادة المقاومة الثلاثة .

وقد أكد المسؤولون الاسرائيليون بأنفسهم هذا الخط الجديد ، فقد ادعى « اسرائيل غاليلي » الوزير بلا وزارة أن اسرائيل كانت تتوقع أن تعتقل أكثر من زعيم فلسطيني عندما أختطفت الطائرة اللبنانية في الاسبوع الماضي .. ومما يؤكد أن المسألة لن تقتصر على حادثة واحدة ان المسؤول الاسرائيلي المذكور أكد في تصريحه أن حكومة اسرائيل قد درست هذا الموضوع من جميع جوانبه بما في ذلك تعرضها الى الانتقاد والتنديد ...

وبعد حدوث هذا الانتقاد والتنديد لحادث الطائرة الاول عادت اسرائيل الى حادث جديد بأسلوب غامض ومتناقض في تبريراته، وكان تصريح المسؤول الاسرائيلي يؤكد بانه رغم الفشل في الحادث الاول فان الاعتبارات والقرارات التي اتخذت لم تزل صحيحة .

كل ذلك يؤكد بأن اسرائيل قد بدأت بممارسة خط جديد في ملاحقة قادة المقاومة ، وانها لن تترك اسلوبا مهما كان الا واتبعته من أجل ملاحقة قادة المقاومة ، وخاصة انها تريد هذه المرة بعض رؤوس قادة المقاومة داخل اسرائيل نفسها لاجراء محاكمات ضدهم للتشهير بالمقاومة .

كل ذلك يفرض على المقاومة أن تتخذ كل الاجراءات الامنية الكفيلة بحماية نفسها ، وأن تكتشف كل الثغرات وخاصة الثغرات التي كشفها حادث الطائرة اللبنانية التي خطفت الى اسرائيل .

ان الاسلوب الصحيح للرد على حرب المطاردة الاسرائيلية الجديدة ضد المقاومة المزيد من الحذر ، والمزيد من الامن، والمزيد من المراقبة ضد « عملاء اسرائيل » ، وضد كل ما يوحي لعملائها بأي شيء مهما كان « صفيرا » !

"المشاركة" الليبية

"التأميمات" في الملكية والحفاظ على احتكار الشراء للشركات !.

الخطوة الليبية الاخيرة بتأميم ٥١ بالمئة من شركات اوكستندال هي في حقيقتها تنفيذ لاتفاقية المشاركة بالشروط الليبية التي رفضتها الشركات . فاتفاقية المشاركة التي وقعها وزير النفط السعودي الشيخ اليماني في بداية العام الحالي تنص على التدرج في نسبة المشاركة من ٢٥ بالمئة في بداية تنفيذها الى ٥١ بالمئة عام ١٩٨٢ .

ومن المعروف ان السعودية وابو ظبي وقطر نفذت اتفاقية المشاركة فعلا ، بينما حدثت معارضة شعبية واسعة لها في الكويت داخل مجلس الامة وخارجها مما دفع الحكومة الكويتية الى اعادة النظر بالاتفاقية بحيث ترتفع نسبة المشاركة الى ٥١ بالمئة ...

وكانت ليبيا تشترط تنفيذ نسبة ٥١ بالمئة منذ البداية . وقرار التأميم الاخير لشركة اوكستندال هو تنفيذ فعلي من الجانب الليبي للمشاركة بنسبة ٥١ بالمئة ، كما ان التنفيذ الليبي للمشاركة تجاوز بعض الشروط في اتفاقية المشاركة (السعودية – الاميركية) من ناحية الحسابات بالتعويض فالاجراء الليبي اقر مبدأ التعويض على اساس القيمة الدفترية الصافية ، بينما نصت اتفاقية المشاركة على القيمة النهائية للاستثمارات (والحساب الاخير لصالح الشركات طبعا) .

المصلحة الاساسية للشركات

وتستمر الشركة الاميركية التي امم ٥١ بالمئة منها في شراء جميع كميات النفط التى تنتجها طيلة المدة الباقية على فترة الامتياز الممنوحة للشركة . كما ان الشركة بصفتها مالكة لـ ٤٩ بالمئة من الاسهم ستظل تتمتع بجميع المنافع التي تنص عليها اتفاقية الامتياز الاصلية .

وهذه النقطة الاخيرة مهمة ، اذ ان « التأميم الليبي » بالحدود التي جاء فيها لا يمس التسويق ولا شراء النفط الخام الذي سيظل مؤمنا بواسطة الامتيازات القديمة ، اي ان استمرار تدفق النفط الى اوروبا واميركا مؤمن بواسطة الشركات بالرغم من « التأميم » . وهذا ما تحرص عليه الدول المستهلكة وتحرص عليه الولايات المتحدة بالذات بعد ازمة الطاقة فيها التي ستتزايد في بحر العشر سنوات القادمة .

ان سياسة الشركات والدول المستهلكة هي القبول بامكانية تعديل شروط الامتيازات القائمة من حيث الملكية شرط الحفاظ على استمرار انتاج النفط وعلى استمرار تدفقه الى مناطق الاستهلاك ... ولذلك فان الشركات وافقت على اتفاقية المشاركة مقابل هذا الاستمرار والاستقرار في الانتاج ، ومقابل شراء الشركات نفسها للنفط الخام وتأمين تسويقه الى اسواق الاستهلاك .

وحرص الشركات والدول المستهلكة على ذلك يدفعها الى القبول او الرضوخ للشروط في مسألة المشاركة شرط تأمين « شراء النفط وتدفقه » .

ويبدو حرص الشركات على ذلك من خلال ما اذيع عن قبولها باعادة النظر باتفاقية المشاركة مع الكويت شرط زيادة الانتاج . اي ان الشركات تريد بالاساس تأمين الانتاج وزيادته ولو ضحت ببعض الشروط في الملكية .

خطوة متقدمة ولكن ..

والخطوة الليبية هي بلا شك خطوة متقدمة على اتفاقية المشاركة (السعودية) ، ولكنها تظل ضمن حدود معينة .. اي ان « التأميم الليبي » لا يمس عملية الاستغلال الامبريالي نفسه للنفط ، ولا يؤثر على استهلاك النفط سواء في اوروبا او اميركا حيث « ازمة الطاقة » اصبحت الرعب المخيم على اقتصادها .

ان الامبرياليين وشركات النفط قد تعترض على هذا « التأميم » وعلى الشروط المجحفة ، ولكنها تقبل بالنهاية ذلك ، ما دام التعويض قد دفع مهما كانت الخلافات على حسابه ، وما دام شراء النفط وتسويقه وتأمينه الى اسواق الاستهلاك لا يمس .

هذه الحدود وضحتها جريدة « الاهرام » بوصف الاجراء الليبي بأنه ذكي ! فهو يحقق سلوكا دوليا لليبيا بتعاونها مع الشركات الاجنبية في مجال انتاج بترولها .. ويحقق الاستفادة من خبرة الشريك الاجنبي في عمليات الانتاج .

مرة اخرى وبعيدا عن التضليلات الدعاوية واعتمادا على الحقائق والارقام ومعرفة سياسة الشركات ... هل يستعمل النفط العربي فعلا كسلاح سياسي ضد الامبريالية .. ام انه لم يزل في حدود مصالحها العامة مهما تضررت بخطوات واجراءات كما هو حال الاجراء الليبي الاخير او ما سيأتي مثله من اجراءات ؟!

جهاز امن موحد في الخليج !

ذكرت مصادر عديدة أن دولة اتحاد الامارات قد اقترحت على السعودية اقامة جهاز امن موحد لملاحقة العناصر الوطنية في المنطقة . وسيكون هذا الجهاز مختصا بمراقبة كل التحركات في طول الخليج وعرضه ، وهي التحركات التي تتصدرها الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي . وكانت صحيفة « الديلي نيوز » الكويتية التي تصدر باللغة الانجليزية قد نشرت خبرا عن « جهاز امن موحد » في الخليج العربي يكون مقره الرئيسي في الكويت وله فروع في عواصم البحرين واتحاد الامارات وقطر وسلطنة عمان !

وتأتي هذه الخطوة « التوحيدية » في اعقاب المباحثات السياسية الجارية والاتصالات والزيارات العديدة التي تقوم بين دول وامارات الخليج العربي والجزيرة العربية .. ولا يخفي المسؤولون والحكام اهداف هذه الاتصالات بقيام تنسيق بينها وتعاون على مختلف الاصعدة لمجابهة الحركات الوطنية في المنطقة بـ « جبهة موحدة » !

المغرب

الاتحاد العام لطلبة فلسطين (فرع الرباط) يقول لحكام المغرب ارفعوا ايديكم عن المناضل الوطني محمد ابو دقه .

بينما توقفت محاكمات القنيطرة لبعض الوقت في نهاية تموز فتحت المحكمة الاقليمية بالدار البيضاء في مطلع اب ابوابها للنظر في ما تسميه المحكمة بقضية المتهمين بالمس بأمن الدولة الداخلي . وقد احالت السلطات المغربية على المحاكمة ٨١ مناضلا بينهم العامل والمعلم والمهندس والطالب . وتقسم السلطات المغربية المناضلين « المتهمين » بالعمل على « القضاء على النظام القائم وابداله بنظام جمهوري اشتراكي » الى اربع مجموعات : وجهت الى المجموعة الاولى تهمة جناية الاعتداء الغرض منه القضاء على النظام واقامة نظام اخر مكانه ودفع الناس الى ذلك ، ثم جناية المؤامرة ، والغرض منها هو القضاء على النظام واقامة نظام اخر مكانه ، وجناية تخريب قوس النصر ومبنى القوات المسلحة. والمتهمون ضمن هذه المجموعة هم المناضلون:

انيس بلافريج بن الحاج احمد ، محمد البو عبيدي بن عبد الرحمن ، توفيق بلعيد بن عبد الله ، مصطفى الخلعي بن بو شعيب. وعقوبة هؤلاء المناضلين حسب لوائح الاتهام المغربية الرجعية هي عقوبة الاعدام .

وتشمل المجموعة الثانية المناضلين : احمد حرزاني بن احميده ، سيدون سيمون ، عبد اللطيف الدرقاوي بن محمد ، محمد البردوزي بن لحسن ، حميد زردره بن احمد ، عبد الجليل ناظم بن محسن ، محسن باري بن مبارك ، محمد الرحموني بن التهامي ، محمد موهب بن الطاهر ، محمد الطرفاوي بن محمد فاضل ، فاطمة بنت عبد القادر بن احمد ، والمناضل النقابي الفلسطيني محمد ابو دقه بن موسى ، وعشرات غيرهم. وهؤلاء المناضلون متهمون « بجناية الاعتداء ، الغرض منه القضاء على النظام واقامة نظام اخر مكانه ودفع الناس الى ذلك وبجناية المؤامرة ، الغرض منها القضاء على النظام واقامة نظام اخر مكانه ».

وكانت السلطات المغربية قد زجت بالمناضل النقابي الفلسطيني محمد ابو دقه في السجن مدة طويلة مع المناضلين الوطنيين المغاربة ، ثم عادت وتحت ضغط الرأي العام الفلسطيني والعربي فافرجت عن المناضل ابو دقه ووضعته تحت رقابة البوليس المباشرة . ويمثل جميع المناضلين الان أمام المحكمة ، على رغم احتجاج العديد من القوى الديمقراطية والتقدمية وعلى الرغم من مطالبة الرأي العام للسلطات المغربية بوقف جميع استفزازاتها وتعدياتها على الحريات الديمقراطية للمناضلين وبوقف جميع أعمال المحاكم التعسفية .

وقد شارك الاتحاد العام لطلبة فلسطين — فرع الرباط في حملة الاحتجاج هذه واصدر بيانا يؤكد شرعية عمل المناضلين الفلسطينيين على جميع الاراضي العربية . وطالب الاتحاد في بيانه اطلاق سراح المناضل ابو دقه . وجاء في البيان :

« بالامس استدعي احد الاخوة المناضلين في الاتحاد العام لطلبة فلسطين لمثوله أمام المحكمة الجنائية في الدار البيضاء ، حسب ما وجه اليه من تهم . وعليه فان الاتحاد العام لطلبة فلسطين اذ يعتبر ان الثورة الفلسطينية اكتسبت الشرعية لنفسها ولكل مؤسساتها النقابية فوق كل الارض العربية عبر سنين من النضال الطويل .

يرى الاتحاد العام ان ما نسب الى الاخ محمد ابو دقه من تهم (جناية المساس بأمن الدولة) اخذت طابعا قاسيا في حقه .. والجدير بالذكر ان الاخ محمد ابو دقه كان يمارس واجبه النضالي كعضو في الاتحاد العام الذي يعتبر قاعدة من قواعد الثورة الفلسطينية معتبرا ان نضاله في اطار الاتحاد العام لا يمس امن الدولة » .

انتفاضات الفلاحين في المغرب لاسترجاع اراضيهم من المعمرين

أعلنت « الجبهة الوطنية لتحرير المغرب » أن الفلاحين في الشاوية بناحية الدار البيضاء ، استولوا على أراضي المعمرين الاجانب ، كما قامت انتفاضات فلاحية اخرى في أولاد عبو بالداكرة وأولاد سعيد وأولاد زيان ويرشنيد .

وقد اصطدم الفلاحون مع قوات القمع الاقطاعيين ، وقد بدأت عمليات الاستيلاء ، منذ نهاية الشهر الماضي . وأرعبت هذه الانتفاضات الفلاحية المعمرين الذين يقدر عددهم بـ ٢٠٠٠ معمر ، وقرروا الانسحاب من المغرب .

وقد حاولت السلطاتان تقنع المعمرين بالبقاء من خلال قمع الفلاحين المتزايد الا ان المعمرين بعدما تبينوا نتيجة الصدامات تاكدوا بان الحكم عاجز عن حماية مصالحهم .

وقد بدأت الانتفاضات الفلاحية على أثر اعلان الحكم المغربي عن تعويضات ضخمة ستدفع للمعمرين الاجانب مقابل الاراضي التي اغتصبوها من الفلاحين في عهد الاستعمار الفرنسي والتي استمروا في استغلالها طيلة ١٧ سنة من حكم الاقطاع ، وقام الفلاحون بانتفاضاتهم لاسترجاع اراضيهم التي كان يستولي عليها المعمرون الاجانب .

اللجان الشعبية في مخيمات الجنوب تحدد مطالبها وتدعو لوقفة صلبة أمام مخطط الوكالة

بعد أن دأبت وكالة الغوث في استمرارها بانتهاج سياستها التعسفية تجاه أهلنا بالمخيمات ابتداء من سياسة التجويع ومرورا بسياسة التجهيل وانتهاء بسياسة التعطيش والحرمان من التطبيب وما تخلل ذلك من قطع اعاشات الاطفال الجدد وحرمان الطلاب من الكتب والمدارس وترك المخيمات مهملة بدون رعاية صحية وتفشي الامراض الفتاكة وأهمال العلاج وغير ذلك انتم تلمسونه وتعيشونه يوميا .

ومن هنا ونتيجة لهذه الاسباب المذكورة قدم أهالي مخيم برج الشمالي طلبات عديدة منذ مدة طويلة تقدر بسبع سنوات وكلها تطالب الوكالة بأن تؤمن لهم ما هم بأشد الحاجة اليه وهو الماء ولكن الوكالة عقدت عدة اجتماعات دامت كل هذه المدة ولكنها كانت تماطل وتسوف الى أن وضعت أهالي المخيم في الطريق المسدود .

وبجانب مخيم برج الشمالي كانت مخيمات اخرى لها مطالب ملحة ، على سبيل المثال مخيم القاسمية الا ان الوكالة كانت أيضا تماطل وتسوف وتحاول تمييع الموقف .

ونتيجة لمواقف الوكالة الملتوية هذه لم يكن أمام جماهير مخيم برج الشمالي سوى العمل على انتزاع مطالبهم بوسائلهم الخاصة التي عبروا عنها بالاعتصام الذي قام به أهالي مخيم برج الشمالي وتبعهم أهالي مخيم القاسمية والذي لا يزال مستمرا الى الان ، وبرغم استمرارية الاعتصام والاضراب لم تنقطع المحادثات والاجتماعات بين ممثلين عن الوكالة وممثلين عن الدولة وممثلين عن اللجنة السياسية العليا للفلسطينيين كان اخرها الاجتماع الذي تم بتاريخ ٩–٨–١٩٧٣ والذي كشفت به الوكالة عن وجهها السافر التامري على شعبنا برفضها لجميع المطالب .

وكانت اللجنة السياسية العليا قد قدمت مطالب المخيمات في هذا الاجتماع والتي تتمثل بالبنود التالية :

١ — حفر بئر ارتوازي وانشاء خزان مع اقامة شبكة للمياه داخل مخيم البرج الشمالي .

٢ — الاعتراف بمخيم القاسمية مع بناء مدرسة .

٣ — اعادة النظر بالاعاشات المقطوعة .

٤ — اعادة النظر في سياسة الاونروا الصحية والغذائية والتعليمية والطبية .

يا جماهير شعبنا .. لقد عودتمونا دائما على المواقف الصلبة وستعودونا دائما على الوقفة الشجاعة ، ندعوكم اليوم وفي هذا الظرف بالذات لوقفة صلبة واحدة أمام مخططات الوكالة التصفوية ، ونطالبكم أن تهبوا جميعا في وجه أكبر مؤسسة من مؤسسات الصهيونية والامبريالية العالمية لانتزاع مطالبكم من براثنها وتلقين عملائها درسا لن ينسوه وهو أن هذا الشعب مهما صبر ومهما سكت فانه شعب منضبط وانه شعب منظم لكنه لن ينسى ولن يغيب عن باله بأن له مطالب عادلة يجب تحقيقها .

ان وقفة جماهيرنا اللبنانية الشجاعة معنا هي وقفة ابناء المصير الواحد ، هي وقفة ابناء الجرح الواحد ، نقدر فيهم روح النضال والاخوة التي تجلت في المواقف الواحدة . نقدر لهم وقفتهم الشجاعة التي لا يزالون يقفونها بجانبنا وندعوهم لمزيد من الوقفات الصامدة ونعاهدهم باننا دائما سنبقى أبناء طريق واحد .

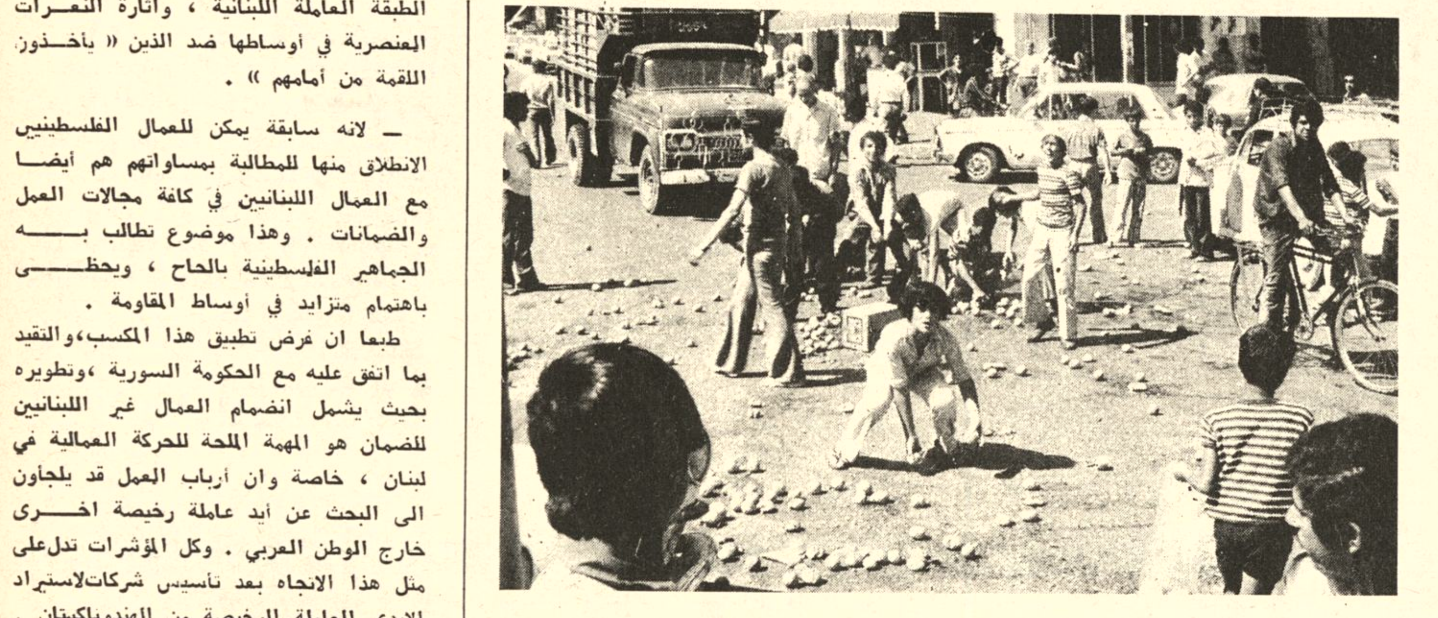
قيادة منطقة اربد للجبهة الشعبية الديموقراطية تدعو الوطنيين بمناسبة مجازر تموز ١٩٧١ إلى النضال ضد اعداء الشعب في عمان .

في تموز ١٩٧١ قاد النظام الهاشمي حملته الدموية ضد المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية في شرق الاردن بتخطيط وتحت اشراف اسياده الامبرياليين . وقد اقدم النظام على جريمته هذه خدمة لاهداف العدو الاسرائيلي في التخلص من المقاومة الفلسطينية ، التي اخذت تطور وسائل قتالها الوطني وعملياتها القتالية وترتقي بها الى ذلك الحد ، الذي دفع بالعدو الاسرائيلي الى اخلاء العديد من مستعمراته الحدودية من السكان . وفي الثلاثة اعوام اللاحقة على حرب اسرائيل العدوانية ١٩٦٧ اصبحت المقاومة الفلسطينية تهدد مصالح كل من الغزاة والمعتدين الاسرائيليين وحكام عمان الطغاة ، الذين فقدوا كل حس وطني وانحدروا الى مستنقع الخيانة والتآمر في ايلول ١٩٧٠ وتموز ١٩٧١ .

ورغم مرور سنتين على مجازر الاحراش في تموز ١٩٧١ ورغم سياسة الطغاة في عمان وقمعهم للحركة الوطنية وزج ابرز مناضليها في السجن ، فان الشعب في شرق الاردن لا زال يذكر ولا زال يتعلق بالتراث الوطني المجيد ،

البقية على صفحة (١٥)

النضال ضد الغلاء وحماية الوطن والمقاومة : وجهان لمعركة واحدة



فتح الحدود السورية مع لبنان . استدعاء ٥٢٠٠ من الاحتياطي للخدمة في الجيش . استفحال موجة الغلاء . هذه الاحداث الرئيسية للاسبوع الماضي قد تبدو مجرد احداث مستقلة . الا ان تطورات الوضع في لبنان ، خلال الاشهر الاخيرة ، تضفي عليها وحدة حقيقية مستمدة ، على كل حال ، من وحدة القضايا الوطنية والطبقية للجماهير اللبنانية . لذا ، فكيفما نظرنا الى هذه الاحداث ، نجد خيطا يشد بعضها الى بعض . فهي ، في الواقع ، مضاعفات مختلفة لحدث واحد : المواجهة الاخيرة بين السلطة والمقاومة الفلسطينية في أيار الماضي . من هذا المنظار يمكن محاكمة الاحداث الثلاثة وتبيان دلالاتها وتعيين سبل التصدي لها .

معركة حماية المقاومة تحمل انجازات فعلية للطبقة العاملة اللبنانية

بعد اقفال دام ١٠٠ يوما ، فتحت الحدود السورية — اللبنانية عصر يوم الجمعة الماضي بعد توقيع اتفاق مشترك بهذا الصدد بين وزيري خارجية البلدين ، عبد الحليم خدام وفؤاد نفاع . الواضح مما تسرب حتى الان حول الاتفاق انه يجمد عمليا عددا من القضايا العالقة بين البلدين : مطالب اللبنانيين ذوي الاراضي والشركات المؤممة في سوريا ، قضايا النقل والترانزيت ، وغيرها . هذه احيلت الى لجنة دائمة تجتمع شهريا للبت فيها خلال الاشهر الثلاثة القادمة ، الى جانب الاجتماعات الدورية بين وزيري الخارجية .

ولكن كامل ظروف وتطورات اقفال الحدود والمفاوضات المرتبطة بها والنتائج التي أدت اليها تستدعي ملاحظتين رئيسيتين :

الاولى : اثبتت كل قضية اقفال الحدود — التي لجأ اليها الحكم السوري أولا بأول كاجراء ردعي ضد محاولة تصفية المقاومة الفلسطينية في أيار الماضي — مدى عقم المغامرات التي تخوضها السلطة ضد المقاومة والحركة الشعبية اللبنانية ، وفداحة الخسائر التي تكبدها لاوسع الفئات الشعبية . من منظار « الحرتقات السياسية » للبرجوازية والاقطاع السياسي ، قد يظهر فتح الحدود على انه « انتصار » افتتح به تقي الدين الصلح عهده كرئيس للوزارة . لكن فئات واسعة من الشعب ، لا تقتصر على العمال والفلاحين والكسبة ، تتساءل عن جدوى المغامرة اصلا . وتتحمل اعباءها باشكال مختلفة : الخسائر الفادحة في موسم الاصطياف والسياحة ، تلف موسم الحمضيات (وقد عبر مزارعو الحمضيات عن رأيهم في هذا « الانتصار السياسي » بعد خراب البصرة بمظاهرتهم الحادة في صيدا وبيروت) ، الى اخره ، على أن العبء الاكبر يبقى هو الذي يتحمله العمال وصغار المزارعين والكسبة : استفحال الغلاء (وسوف نبين لاحقا صلته بجولة ضرب المقاومة) ، الصرف الجماعي ، الاجازات الاجبارية ، حسم أيام التعطيل ، وغيرها وغيرها .

باختصار ، جاء فتح الحدود ليكشف أمام أوسع الجماهير مدى اعتباطية ونزق سياسة القمع والتخاذل التي تسير عليها السلطة .

ثانيا : حملت اتفاقية فتح الحدود مكسبا فعليا للطبقة العاملة اللبنانية ، يدلل على عمق الترابط بين النضال الوطني (بمعنى حماية المقاومة هنا) والنضال الطبقي. فابرز ما اتفق عليه الطرفان اللبناني والسوري هو صدور مشروع قانون لبناني يؤمن المساواة في المعاملة بين العمال السوريين (من حاملي بطاقات العمل) والعمال اللبنانيين بصدد الحد الادنى للاجور ، الدوام ، العطل ، تعطيل المرض ، تعويضات المرض والعائلة ونهاية الخدمة . على ان تبت اللجان المشتركة بموضوع شمول الضمان الصحي للعمال السوريين .

قد يبدو ان هذا الاتفاق مكسب للعمال السوريين وحدهم . ولكنه ، في الحقيقة ، مكسب مشترك للعمال السوريين واللبنانيين معا .

— لانه يحرم أرباب العمل ، في الصناعة والارض ، استغلال اليد العاملة السورية الرخيصة لتخفيض اجور العمال اللبنانيين أو حتى صرفهم من العمل والاستعاضة عنهم بالعمال غير اللبنانيين .

— لانه يحقق مطلبا قديما للحركة العمالية اللبنانية يقضي بمساواة العمال السوريين والفلسطينيين بالعمال اللبنانيين في كافة المجالات ، بوصف هذه المساواة وسيلة حاسمة لمنع أرباب العمل من خفض مستوى معيشة الطبقة العاملة اللبنانية ، واثارة النعرات العنصرية في أوساطها ضد الذين « يأخذون اللقمة من أمامهم » .

— لانه سابقة يمكن للعمال الفلسطينيين الانطلاق منها للمطالبة بمساواتهم هم أيضا مع العمال اللبنانيين في كافة مجالات العمل والضمانات . وهذا موضوع تطالب به الجماهير الفلسطينية بالحاح ، ويحظى باهتمام متزايد في أوساط المقاومة .

طبعا ان فرض تطبيق هذا المكسب، والتقيد بما اتفق عليه مع الحكومة السورية ، وتطويره بحيث يشمل انضمام العمال غير اللبنانيين للضمان هو المهمة الملحة للحركة العمالية في لبنان ، خاصة وان أرباب العمل قد يلجأون الى البحث عن أيد عاملة رخيصة اخرى خارج الوطن العربي . وكل المؤشرات تدل على مثل هذا الاتجاه بعد تأسيس شركات لاستيراد الايدي العاملة الرخيصة من الهندوباكستان .

ان منح العمال السوريين حقوقا متساوية ، في بعض المجالات ، مع العمال اللبنانيين يحد من أرباح الرأسماليين والملاك العقاريين ، ويمهد لوحدة عمالية أوثق لجميع الشغيلة ، ويسلب أرباب العمل سلاحا فعالا لخفض مستوى معيشة العمال اللبنانيين . ان الحركة العمالية تناضل من أجل هذا المطلب منذ سنوات . وقد تمكنت من فرضه أخيرا ، بواسطة المعركة التي خاضتها القوى الوطنية والديمقراطية لحماية المقاومة الفلسطينية وافشال مخطط ضربها . وهذا هو مثال اخر على الصلة العميقة المتبادلة بين وجهي النضال — الوطني والطبقي .

استدعاء الاحتياطي : احتياطي لمحاربة من ؟

منذ انتقال المواجهة العربية — الاسرائيلية الى صلب المجتمع اللبناني — وبخاصة بعد حزيران ١٩٦٧ — وسياسة السلطة من الدفاع عن الوطن واضحة لا لبس فيها : التخاذل أمام الاعتداءات الاسرائيلية ، وبعد انفضاح مهزلة الضمانات الاستعمارية ، الرضوخ المتزايد للضغوط الاسرائيلية والاميركية من أجل التضييق على المقاومة باتجاه تصفيتها ونزع السلاح من أيدي الشعب الفلسطيني . وقد ترافق ذلك مع سياسة « دفاعية » تقوم — اضافة الى ما فضحته من اختلاسات — على تسخير القوات المسلحة

لاغراض القمع الداخلي ، لا الدفاع الوطني. فكان لا بد لمثل هذه السياسة ان تتخلص من كافة التجهيزات التي توحي بسياسة دفاعية: الرادار ، طائرات الميراج ، صواريخ الكروتال ... وأمام مطالبة الشباب اللبناني في حقه في الدفاع عن الوطن ضد الاعتداءات الاسرائيلية ، كان موقف السلطة واضحا هو أيضا : رفض مطالب التجنيد الاجباري أو التسويف تجاهها من جهة ، واضطهاد اللبنانيين الذين ساهموا في مقاومة الاحتلال الصهيوني وصد هجماته على الجنوب من جهة ثانية . ويشهد تاريخ الجنوب خلال الاعوام الست المنصرمة على روايات الاعتقال والسجن والتعذيب بحق الشباب اللبناني الذي انضم الى صفوف المقاومة مدفوعا بشعوره الوطني العميق .

والان ، ما هو الجديد الذي طرأ على سياسة الدولة لكي تستدعي الاحتياط ؟ هل جرى وضع خطة دفاع وطني شاملة ؟ هل ترصد الاموال لشراء تجهيزات تسمح بالدفاع الفعلي عن تراب الوطن وحرمة اجوائه ؟ هل تنتهج السلطة سياسة تغلب فيها مهام النضال ضد الصهيونية والاستعمار ، وتنظيم حياة البلد على هذا الاساس ؟

لم يتغير شيء من كل ذلك . الذي تغير فعلا هو عجز السلطة عن تحقيق أهدافها في جولتها ضد المقاومة الفلسطينية في أيار الماضي ، وما يستتبعه ذلك من اعداد وتجهيز .

من هنا ، فان توقيت استدعاء الاحتياط والطريقة التي تم بها ، لا تسمحان بمحاكمة هذا الاجراء الا من منظار ارتباطه الوثيق بمخطط السلطة بعد فشل مواجهة أيار : التجهيزات الجديدة التي تستقدمها — والمعدة بوضوح للقمع الداخلي وحرب الشوارع لا لحماية الاجواء وصد الاعتداءات الخارجية — حملة التعبئة المسعورة ضد المقاومة واليسار، مهما كانت ملتوية ومتسترة بالشعارات « الوطنية » ، موجة التسليح والتدريب الواسعة النطاق التي تتم على مرأى ومسمع من السلطة ، لا بل بتشجيعها ومساهمتها في معظم الاحيان .

ما معنى ذلك ؟ معناه ان استدعاء الاحتياط للخدمة يكتسب معناه من نوع السياسة التي توظفه في خدمتها . والسياسة الرسمية سياسة حسمت إختياراتها الرئيسية وتصنيف الاعداء : التخاذل الوطني والتمهيد لجولة جديدة ضد المقاومة الفلسطينية ، تأمل السلطة من نجاحها فيها « سلب » اسرائيل مبررات شن اعتداءاتها على البلاد .

وليس أدل على انكشاف هذه السياسة ، والغرض الذي توظف في سبيله خطوة استدعاء الاحتياط ، من ارتباك وفتور ، لا بل سلبية ، ردود فعل اوساط واسعة من الشباب وقع عليهم الاختيار بالقرعة . فردود الفعل هذه تعكس ولا شك شعورا سائدا بأن الغرض من استدعاء الاحتياط بعيد جدا عن التهيئة الفعلية لمنح الشباب حقه في حماية أرضه من أعدائها الحقيقيين .

خلال الاعوام الاخيرة ، تبين الترابط العميق بين نمو الحركة الشعبية المنظمة ونمو مجابهة الجماهير اللبنانية للعدو الاسرائيلي. وقد عبرت المساهمة المتنامية عن نفسها في كافة المناسبات ، واخرها التضامن الفعلي مع المقاومة الفلسطينية عند تعرضها لمحاولة تصفية تستهدف تركها عزلاء ، منزوعة السلاح ، في وجه حرب الابادة الاسرائيلية المجردة ضدها . أن تطوير هذا الدور وتنميته مرهون بالانتقال الى التطبيق العملي لشعار « الجماهير تدافع عن الوطن والمقاومة » .

طفح الكيل من الغلاء

معركة الدفاع عن المقاومة في أيار فرضت انتزاع مكسب مشترك للعمال اللبنانيين والسوريين . استدعاء الاحتياطي ، خلال الاسبوع الماضي ، خطوة لا تسمح لنا السياسة الرسمية بفهمها الا من ضمن مخطط التحضير لمواجهة جديدة مع المقاومة . كذلك فالاسباب المباشرة لتفاقم موجة الغلاء لا يمكن النظر اليها وفهمها الا من المنظار نفسه . فهي جزء لا يتجزأ من محاولة السلطة والتجار وأرباب الاعمال تحميل الجماهير اعباء المغامرات الفاشلة ضد المقاومة الفلسطينية .

ان تبعية الاقتصاد اللبناني للسوق الامبريالية هي السبب الدائم للغلاء وما يرافقه من انخفاض دائم في مستوى معيشة الجماهير . وأزمات النظام الرأسمالي العالمي تصدر الينا الاسعار المرتفعة . طبعا ، لا يعزينا بشيء هنا ان تذكرنا بأن ارتفاع الاسعار يعم العالم . ممتاز . هذا يعني أن شعوبا اخرى تتحمل معنا أعباء أزمات النظام الرأسمالي . ولكن لا يوجد بلد في العالم يعتمد في حياته على المستوردات — دون ان تكون له قاعدة انتاجية محلية — مثلما يعتمد لبنان .

ولكن السبب المباشر وراء موجة الغلاء الراهنة هو بلا شك سعي التجار وأرباب الاعمال الى التعويض عن خسائرهم الناجمة عن اقفال الحدود السورية برفع الاسعار الى حد جنوني .

بعض الوزراء يسأل عن التجار الذين يخزنون المواد الغذائية ويدعو المواطنين الى كشفهم .. والبعض الاخر يتساءل أين الاحتكار . الجواب البسيط أن مخزني المواد الغذائية والمحتكرين هم أنفسهم أعضاء اللجان الذين تستدعيهم الدولة للتداول في أمر ... الغلاء وتخزين المواد الغذائية و ..الاحتكار. « حاميها حراميها » — هذه هي الكلمة التي يرددها كل لسان تعليقا على الاجراءات الرسمية للحد من الغلاء ومكافحة الاحتكار . وكلام بكلام كل مشاريع مراقبة الاسعار وانزال كميات من السكر الى الاسواق.فقد باتت الجماهير تدرك جيدا المسرحية التقليدية: اعتقال بعض صغار التجار أو اصحاب الحوانيت وسوقهم الى التحقيق وفرض الغرامات عليهم ونشر الصور في الصحف . أما « الرؤوس الكبيرة » ، أما المحتكرون الفعليون ، فانهم الذين يجلسون حول الطاولات المستديرة للبحث في الاجراءات العاجلة للتصدي للغلاء !

لقد طفح الكيل . هذا هو التعبير الوحيد عن الحالة الجماهيرية الراهنة . والوقت لم يعد وقت الاكثار من الكلام . وانما وقت العمل ، لقد قامت حتى الان تحركات عدة عفوية ومبعثرة احتجاجا على انقطاع المياه والغلاء ، كما ساهم ويساهم لقاء الاحزاب في تنظيم حملة منظمة واسعة النطاق ضد سياسة الاحتكار الطبقي للمياه وضد دفع الجماهير فواتير مغامرات السلطة في أيار . وتحت ضغط حالة التذمر والسخط العامة تبنى « الاتحاد العمالي العام » قرارا باعلان الاضراب العام ليوم واحد في الثامن والعشرين من آب الجاري . ان التمهيد لهذا الاضراب بكافة الاشكال الدعاوية والتحريضية اللازمة ، يشكل مهمة رئيسية في التصدي لموجة الغلاء وفرض مصادرة المواد الغذائية، وتخفيض الاسعار ، والايجارات واستعادة مشروع حصر استيراد الدواء بصندوق الضمان ، وغيرها من المطالب الملحة والراهنة لاوسع الجماهير اللبنانية .

استدعاء الاحتياط . فتح الحدود. الغلاء : ثلاثة أوجه لمشكلة واحدة هي مشكلة النضال الوطني والطبقي للجماهير اللبنانية . مشكلة التصدي لسلطة القمع والاستغلال والتخاذل الوطني . ومثلما اسهمت معركة دعم المقاومة في نيل مكسب المساواة بين العمال السوريين والعمال اللبنانيين — وهو مكسب مشترك للشغيلة في لبنان أجمع — كذلك فان خوض المعركة ضد الاحتكار وضد تحميل الجماهير أعباء دفع فواتير مغامرات السلطة وانخراطها في المعسكر الرجعي العربي ، أن هذا النضال لا شك في انه سوف يوسع نطاق الجماهير المتأهبة لمقاومة العسكرية الاسرائيلية وصيانة المقاومة الفلسطينية في لبنان .

عار فردان الجوية وتصريحات الشيخ بيار

ان نوع ردود الفعل الرسمية على اختطاف اسرائيل لطائرة « الميدل ايست » تلقي المزيد من الضوء على مدى استهتار حكامنا بالدفاع عن هذا البلد ضد أعدائه الحقيقيين . وأقل ما يقال فيهم أن المثل القائل « الذي استحى مات » لا ينطبق عليهم . فبعد عدوان ١٦ أيلول ١٩٧٢ ، وعشرات الاعتداءات على الجنوب والبقاع والشمال ، وبعد جريمة فردان والفاكهاني في نيسان الماضي ، قد تبدو عملية اختطاف طائرة « الميدل ايست » مجرد نزهة بسيطة للطائرات المقاتلة الاسرائيلية في الاجواء اللبنانية لا تستحق الكثير من الاهتمام .

بالطبع ، رفعت شكوى الى الامم المتحدة . وبالطبع أخذت هذه قرارا بالاجماع بادانة القرصنة الاسرائيلية ويريدنا أصحاب نظريات « تحييد أميركا » أن نصدق أن ثمة انعطافا هاما في الموقف الاميركي لانها لم تمتنع هذه المرة لدى التصويت على قرارات ادانة اسرائيل التي تكاد تشكل اكبر ملف للادانات والانذارات في تاريخ الامم المتحدة !

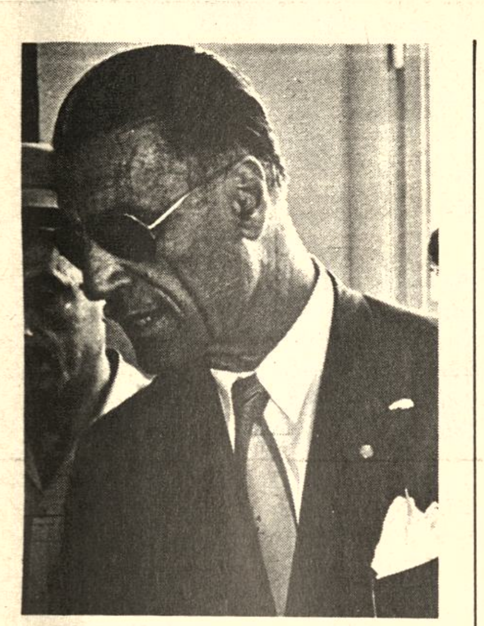
ويذاع قرار الادانة من الاذاعة اللبنانية وسط الضجة المفتعلة اياها في الوقت الذي تقدم اسرائيل على أختطاف طائرة لبنانية جديدة ! وتعلمنا الصحف ووكالات الانباء أن نبأ الاختطاف الجديد عكر من صفو الاحتفالات بذكرى الجلوس الثالثة!

وكعادته ، يقدم لنا الشيخ بيار تخريجات فريدة لتخاذل السلطة اللبنانية . فهو ، بسذاجته المعروفة، طائر يغرد خارج سربه في الطبقة الحاكمة اللبنانيه . تعليقا على اختطاف طائرة « الميدل ايست » الاولى ، كرر الشيخ بيار ان لبنان لا يستطيع الدفاع عن أرضه. « لبنان ليس رومل » — يقول الشيخ بيار .

سنضرب صفحا عن الاسئلة الكثيرة حول أسباب عدم قدرة لبنان الدفاع عن نفسه وأسباب عدم قدرته على شراء شبكة رادار وصواريخ وطائرات اعتراض لحماية مجاله الجوي . الاجوبة على كل هذه الاسئلة باتت معروفة لجميع الذين سمعوا باخبار الكروتال والرادار وطائرات الميراج .

ولكن لنا سؤال واحد ، ما علاقة « رومل » بحماية المجال الجوي اللبناني ؟

رومل للذين لم يسمعوا به هو قائد مدرعات نازي في الحرب العالمية الثانية ، اشتهر في حرب الصحراء ، وطبيعي أن يكون الشيخ بيار معجبا به ، ضمن اعجابه بالنازية والفاشية واستلهامه لهما في فكره وتنظيمه . وللذين لم يسمعوا بـ « رومل » ، نقول ان قائد



المدرعات النازي هزم في معركة « العلمين » بعد فشل محاولته احتلال مصر .

كيف يساعد لبنان أن يكون « رومل » جديدا لحماية مجاله الجوي ؟ وما صلة حرب الصحراء بالدفاع الجوي ؟ هذه اسئلة لا تجيبنا عليها عبقرية الشيخ بيار العسكرية !!

لعلنا كمن يصيح في الصحراء !

أو لعل الشيخ بيار يطغى على « فكره العسكري » الان موضوع المدرعات التي لا تستخدم بالطبع لمنع اسرائيل خطف الطائرات اللبنانية وانتهاك أجواء البلد .وانما تستخدم في حرب المدن ، ضد « المخربين » و « جيش الاحتلال » الساكن في المخيمات !!

لماذا الغي تسجيل عمال مطعم كلية العلوم في الضمان؟

جاءنا من احد عمال مطعم كلية العلوم في الجامعة اللبنانية

نعمل بمطعم العلوم في الجامعة اللبنانية ، منذ أوائل عام ٧٢ وقد رفض مدير المطعم تسجيلنا في الضمان الاجتماعي ، ولما تقدم أحدنا بالشكوى للضمان جاء أحد مفتشي الضمان وقال أنه سجلنا بالضمان وسنحصل على كامل حقنا ، وبعد مدة ، ولدى مراجعة بعضنا للحصول على حقهم الموعودين به من الضمان ، أخبرونا بأن تسجيلنا قد الغي وعلمنا بأن مدير المطعم لكي يأكل حقنا قام بتوكيل محام له علاقة وثيقة ببعض كبار موظفي الضمان ، حيث استطاع هذا المحامي الغاء قيدنا في الضمان خلال عملنا في المطعم المذكور ، لسنا نعلم لماذا الغي هذا القيد لاننا عمال فقراء واميون ولا نملك مالا لتوكيل محام له صداقات واسعة وعلاقات «معينة» مع كبار موظفي الضمان الاكارم !

مسيرة العطش الطويلة

« بدنا نشرب عطشانين » صيحة رددتها جماهير الشعب اللبناني في مسيرتها الطويلة ضد العطش طوال الشهرين الماضيين . من عكار الى الناقورة ، مرورا ببيروت والجبل والبقاع ، شهدت البلاد عشرات التحركات ضد انقطاع المياه .

ومن البرقية والعريضة الى قطع الطريق والاصطدام بقوى القمع . استخدمت الجماهير كافة الوسائل التي بحوزتها للتعبير عن سخطها ضد سياسة الاهمال والاحتكار الطبقي للمياه .

تحركات صغيرة ، موزعة ، ممتدة على طول البلد وعرضه . لكنها روافد لمسيرة طويلة بدأت منذ تموز . وهي بالتأكيد ستتسع وتتضخم . فـ « العطش لقدام » . وكل التقديرات تشير الى تزايد انقطاع المياه خلال شهري ايلول وتشرين . يرافقه انقطاع متزايد في الطاقة الكهربائية . وفيما يلي بعض الوقائع الرئيسية لمسيرة العطش .

□ في عكار ، تجمع حوالي ٦٠٠ من اهالي مشتى حسن ومشتى حمود وساروا في مظاهرة احتجاجا على انقطاع المياه عن القريتين ، وقطعوا الطريق العام بالحجارة طوال ساعات ، بالرغم من ارسال قوة من رجال الامن لفتحه .

□ في كفريا — قضاء الكورة — وجه الاهالي برقية الى المسؤولين يشكون من قطع المياه عن قريتهم واعطائها لبعض المتنفذين . وفي بلدة دده — قضاء الكورة ايضا — مياه الشفة مقطوعة والسبب تعديات بعض المتنفذين الذين حولوا المياه لري حقول التبغ والخضار والفاكهة .

□ في الجبل ، دعت سيدات الشويفات الى اجتماع عام لنواب المنطقة وممثلين عن الطوائف والاهالي لعرض مشكلة انقطاع المياه وايجاد الحلول الملائمة . الضجة عامة في الشوف حول المياه . والاسباب ذاتها : سوء توزيع المياه وتحويلها مياه الشفة لرى بساتين المتنفذين . في عنبال وغريفة وعقدين ، تصل المياه من يوم الى يومين في الاسبوع ولمدة لا تتجاوز الاربع ساعات . وبعد عشرات الشكاوى والوفود والعرائض ، يبحث الاهالي بقطع الطريق وتفجير القساطل واستعادة المياه بالقوة .

في داريا (الشوف) قطع الاهالي الطريق بالحجارة ودواليب المطاط المحترقة .. وتظاهر اهالي مزرعة الضهر امام المخفر وابلغوا رجال الامن انهم سيقطون الطريق العام اذا لم تصل المياه الى البيوت . وذكروا ان مياه الشفة مقطوعة منذ مدة والمسؤولين عن تأمينها يحولونها لري بساتينهم .

□ في المتن ، شكاوى في كل مكان من انقطاع المياه . وخاصة في المتن الشمالي الذي زود ببحيرة جورة البوط . لكن الاهالي لم يستفيدوا منها بسبب عطل شبكة التوزيع . بلدة شرين تعلن على لسان مختارها أن مياه نبع المنبوخ لا تصل سوى اربع ساعات كل ٢٤ ساعة وان العديد من المصطافين غادروا البلدة رافضين دفع الايجارات ، بينما الباقون يستعدون للرحيل .

في فالوغا ، تظاهر اكثر من ٢٠٠ من اهالي البلدة احتجاجا على انقطاع المياه ، وابلغوا المسؤولين ان المصطافين يغادرون البلدة ...

اما عن ساحل المتن الشمالي والجنوبي، فالحديث لا ينتهي . المياه بالكاد تصل الى تل الزعتر والدكوانة والنبعة وسن الفيل والفنار والسد وبرج البراجنة والشياح . لكن كل هذه الضواحي ليست محسوبة من اراضي الجمهورية اللبنانية ، في عرف المسؤولين . هذه يسكنها « الاغراب » ، كما يقال للسياح والمغتربين !!

□ لم يوفر العطش احدا . في جبيل ، اعلنت ادارة مشروع المياه ان مياه الشفة ستنقطع دوريا من الان فصاعدا . و « العطش لقدام » .

وقامت تظاهرة كبيرة في العاقورة ضمت أكثر من ٥٠٠ من الاهالي تطالب بايصال مياه الشفة الى البيوت ، خاصة وان الشبكة ممدودة منذ سنوات . واخترق المتظاهرون الاحياء وهم يهتفون « بدنا نشرب عطشانين » وما لبثوا ان احتلوا المخفر وقرروا انهم لن يخرجوا منه، وهددوا بالاضراب عن الطعام الى أن تتحقق مطالبهم .

□ في البقاع — اقطاعية وزير الموارد المائية والكهربائية — تمتزج مياه المجارير بمياه الشفة وقد تصل او لا تصل الى المنازل . وكالعادة في كل سنة ، يتسلط اصحاب البساتين الكبيرة على معظم مياه النهر الشحيحة .أهالي راشيا والبقاع الاوسط يهددون بمقاطعة السلطة والامتناع عن دفع بدل الاشتراكات اذا استمر انقطاع المياه . الهرمل تحتج باشكال مختلفة على انقطاع المياه .

□ جنوب الحرمان والبؤس يحتج بأشكال متعددة . والتظاهرات هي الشكل الغالب .

في كفر جمره — قضاء صيدا — تظاهر الاهالي وقطعوا الطريق العام بين صيدا وجزين مدة نصف ساعة . الاعتصام مستمر في مخيمات البرج الشمالي والرشيدية والبص في قضاء صور احتجاجا على سياسة « وكالة الغوث » بالنسبة للمياه . اكثر من ٣٠٠ من اهالي قانا — قضاء صور ايضا — تظاهروا وقطعوا الطريق بالحجارة والاطارات المحترقة. المياه مقطوعة عن مفدوشة والغازية سيروبين والميه وميه وتناريت وغيرها من قرى الزهراني وجزين . وكان ابرز هذه التحركات تظاهرة صور الكبرى يوم السبت في ١١ من اب الجاري تضامنا مع اعتصام مخيم برج الشمالي واحتجاجا على انقطاع المياه .

هذا غيض من فيض من مسيرة العطش الطويلة . ساهم فيها عشرات الالوف من اللبنانيين من مختلف المناطق والفئات الاجتماعية. وهذه ليست الا البداية . « العطش لقدام » . والمسيرة مستمرة ضد سياسة الفساد والاهمال والاحتكار الطبقي للمياه .

إضراب عمال الرش في صيدا من أجل تحديد دوام العمل

كانت « الحرية » قد اشارت في عدد سابق الى تحرك عمال الرش في منطقة صيدا (اكثر من ٢٦٠ بين فلسطينيين ولبنانيين) وتحقيق مطالبهم عن طريق المفاوضة التي قامت بها اللجنة المنتخبة ، كانت مطالبهم التي تحققت تتلخص بزيادة الاجور الى ١٥ ل.ل وتحديد دوام العمل بـ ٨ ساعات يوميا في الايام العادية و٦ ساعات عند رش السموم، دفع تعويضات طوارىء العمل ومنع الصرف الكيفي بسبب النشاط النقابي .

بعد ذلك قامت اللجنة بجملة تحركات بأوساط العمال فعقدت اجتماعات دورية لشرح اهمية الوعي والوحدة العمالية لتحقيق المطالب والتفاف العمال حول لجنة قيادية لهم وفرضت نفسها كطرف للتفاوض في اية مشكلة وقعت بين العمال وارباب العمل وبدأت بتنظيم صندوق الاضراب وبداية التنسيب لنقابة عمال البساتنة في الجنوب والاتحاد العام لعمال فلسطين .

في هذا الوقت حاول ارباب العمل الارتداد على احد المكاسب الاساسية التي حققها العمال وهي تحديد دوام العمل بـ ٦ ساعات برش السموم وحاولوا دفع العمال لرش السموم بـ ٨ ساعات يوميا . (توصي وزارة الزراعة برش هذه الاصناف السامة خمس ساعات يوميا لا غير لتأثيرها البالغ على الجسم) . حصلت حالات تسمم كثيرة ، رفض العمال العمل الا على اساس ٦ ساعات ، اوقفت مصلحة دبانة احد الموتورات ، تبعتها مصلحة ابو ربيع الزعتري بايقاف موتور اخر، لجأت اللجنة للتفاوض ، اصر ارباب العمل على حقهم بتشغيل العمال ٨ ساعات والا يعلقوا العمل بكل المصلحة ، اضطرت اللجنة الى اعلان الاضراب يوم ١٥ اب الجاري لتنفيذ الاتفاق الذي خرقه ارباب العمل .

الاضراب مستمر وقوته مستمدة من وعي ووحدة العمال واصرارهم على تنفيذ الاتفاق والتفافهم حول لجنتهم القيادية المنتخبة ديمقراطيا ، وبفضل الانعقاد الدائم للجمعية العمومية واحساسهم ان فشل الاضراب الحالي يعني الارتداد من جانب ارباب العمل على كل المكاسب التي تحققت خلال التحرك السابق .

فيما يلي نص البيان الذي اصدرته لجنة عمال رش المبيدات الزراعية في منطقة صيدا:

« لقد كان تحرك عمال الرش الاول لمواجهة اجورهم نتيجة استغلال ارباب العمل والغلاء الفاحش والمتزايد على يد حفنة من التجار الجشعين وحماتهم . وقد نجح هذا التحرك بوحدة العمال والتفافهم حول لجنتهم المنتخبة وحققوا زيادة الاجور وتخفيض ساعات العمل وتعويضات طوارىء العمل ومنع الصرف الكيفي .

الا ان ارباب العمل لم يرق لهم هذا الانتصار فداولوا خلال هذا الاسبوع الارتداد على احد المكاسب وهو رش السموم بدوام ست ساعات وطالبوا برفعها الى ثماني ساعات ، بالرغم من اصابات التسمم الكثيرة التي اصيب بها العمال نتيجة رش هذه الادوية . فبادرت اللجنة لمفاوضة ارباب العمل لحل هذا الخلاف فما كان منهم الا ان تصلبوا واوقفوا بعض الموتورات عن العمل وهذا دفعنا لمواجهة موقفهم السلبي بالاضراب المستمر .

ان وحدة العمال وتنظيمهم والتفافهم حول لجنتهم المنتخبة لخوض نضالاتهم في سبيل تحسين اوضاعهم بكل الاساليب هو الطريق لردع اساليب الارتداد من قبل ارباب العمل على مكاسبنا .

ان وعينا وتنظيمنا ووحدتنا هي وحدها الكفيلة بتحقيق انتصارنا . ومعركتنا طويلة لا تتوقف عند هذه المطالب فلا تزال مطالبنا نحن العمال الزراعيين غير محققة . لنناضل مع رفاقنا العمال الزراعيين من اجل :

١ — تحقيق الضمان الاجتماعي والصحي للعمال الزراعيين جميعهم .

٢ — ايجاد قانون عمل يحدد العلاقة بين العمال الزراعيين وارباب العمل .

٣ — المساواة بين العمال الفلسطينيين والسوريين واللبنانيين .

٤ — حرية العمل النقابي والتنظيم الديمقراطي .

مزيدا من الوعي والوحدة

مزيدا من الالتفاف حول لجنتنا العمالية المنتخبة

عاش نضال عمال رش المبيدات الزراعية

عاش نضال العمال الزراعيين »

لجنة عمال رش المبيدات الزراعية في منطقة صيدا

صيدا في ١٥ — ٨ — ١٩٧٣

حديث الرفيق نايف حواتمه

نرفض التذرع بخصوصية الثورة الفلسطينية لتبرير «العمليات الخارجية»

- الأمين العام للجبهة الشعبية الديموقراطية يحدد موقف الجبهة من مشاريع الدولة الفلسطينية ، ويتحدث عن أحداث أيار وعن أوضاع الفلسطينيين في لبنان -

تحدث الرفيق نايف حواتمة الامين العام للجبهة الشعبية الديمقراطية الى مندوب جريدة « النهار » .. وتناول في حديثه عددا من القضايا الراهنة خاصة قضية «خطف الطائرات» وموقف الجبهه الشعبية الديمقراطية منها . كما اجاب الرفيق الامين العام عن اسئلة تتعلق بالمهمات المطروحة امام الثورة الفلسطينية والموقف من الدولة الفلسطينية .

واكد الرفيق نايف في حديثه على الامور التالية :

١ — رفض التذرع بخصوصية الثورة الفلسطينية لتبرير « العمليات الخارجية » والتأكيد على العمل الجماهيري المنظم باسلوب « حرب الشعب » ..

٢ — موقفنا من مشاريع الدولة الفلسطينية المطروحة الرفض والنضال ضدها ، ولكن بعض هذه المشاريع ذات طابع وهمي تؤدي الى تنازلات جديدة

٣ — ان اسرائيل لا تطرح امام شعبنا الا سياسة التهويد والضم والتوسع .

٤ — مهمات الثورة الان تشديد النضال داخل الاراضي المحتلة وخارجها من اجل طرد الاحتلال وحق تقرير المصير لشعبنا بنفسه وسيادته الوطنية على اراضيه المحررة .

٥ — ان « ايار الدامي » في لبنان كان موضع تجهيز سابق .

٦ — حقيقة معاملة الفلسطينيين في لبنان هي انهم لا ينالون ربع ما يناله شعبنا في سوريا ، والعراق !

وقد قدم مندوب « النهار » خير الله خير الله الجديث بما يلي :

للمرة الاولى منذ نحو سنة يتكلم السيد نايف حواتمة الامين العام للجبهة الشعبية الديمقراطية ، والدافع الى هذا الحديث هو اللغط الذي يدور حول خطف الطائرة اليابانية وعملية مطار اثينا واعتراض سلاح الجو الاسرائيلي الطائرة اللبنانية .. ذلك ان للجبهة الديمقراطية موقفا مبدئيا من هذه الحوادث اذ كانت اول من استنكر خطف الطائرات في العام ١٩٦٩ .

والتقت « النهار » السيد حواتمة وراء الحدود واجاب عن سلسلة من الاسئلة تتعلق بالوضع الراهن والمهمات المطروحة امام الثورة الفلسطينية والدولة الفلسطينية و ... حوادث ايار .

★ ما هو موقفكم من الاحداث الاخيرة ابتداء من خطف الجمبو اليابانية مرورا بعملية اثينا وانتهاء باعتراض سلاح الجو الاسرائيلي الطائرة المدنية اللبنانية ؟

— نبدأ بالعملية الاخيرة . ان عملية القرصنة الاسرائيلية في سماء بيروت هي عبارة عن حلقة في مسلسل الارهاب الاسرائيلي الصهيوني تاريخيا وهي نابعة من طبيعة تركيب دولة اسرائيل والايديولوجية الصهيونية التي تجيز لنفسها اتخاذ اي خطوات بغض النظر عن كل القوانين والاعراف الانسانية والدولية ما دامت هذه الخطوات تخدم المشروع الصهيوني الكولونيالي الاستيطاني والامبريالي. ولن تكون هذه العملية الحلقة الاخيرة في الارهاب الصهيوني فقد اوغلت دولة اسرائيل في الارهاب الذي تعتبره جزءا من سياسة الدولة لارهاب الشعب الفلسطيني والشعوب العربية . وقبل العام ١٩٤٨ كانت شرعة الارهاب هي الاساسية في كل اعمال المؤسسات الصهيونية على ارض فلسطين وان اي ادعاء اسرائيلي لعزل هذه العملية عن الجذور الارهابية الصهيونية الممارسة منذ بداية طرح المشروع الصهيوني في فلسطين هو محاولة تسقط في شكل تعسفي تاريخ اسرائيل الصهيونية .

وهذه العملية تدل في وضوح على ان سياسة اسرائيل في ارهاب شعوب المنطقة لن تتوقف الا بردعها بالقوة وتصفية الاحلام الامبراطورية في التوسع الدائم وممارسة دور الدركي في حماية المصالح الامبريالية الاميركية في المنطقة .

اما بالنسبة الى عمليتي الجمبو اليابانية واثينا فان الجبهة الديمقراطية اعلنت في وضوح استنكارها لهما وهي ملتزمة في ذلك بخط ايديولوجي وسياسي وتنظيمي تجاه هذا النمط من العمل المسلح وتستجيب للخط الثوري لحركة المقاومة وللمصالح الوطنية والطبقية لمجموع طبقات شعبنا المناضلة من اجل دحر الاحتلال وتحرير الوطن وانتزاع حق تقرير المصير .

★ كيف تنظرون الى مثل هذه العمليات ؟

— ان موقفنا من العمليتين الاخيرتين مرتبط بموقفنا الاساسي من كل هذا النمط من العمليات على امتداد الفترة الماضية . وكما قلت ، من الزاوية الايديولوجية تحديدا ، ان القانون الاول في حرب الشعب الوطنية يعتمد على انخراط اوسع الجماهير في الثورة والكفاح المسلح الجماهيري والمطلبي داخل الارض المحتلة وخارجها .

وهذا يتطلب العمل الدؤوب والطويل النفس في صفوف هذه الجماهير لدفع قطاعات تتسع يوما بعد يوم للمشاركة في حركة الصراع. وهنا نطبق في امانة مبدأ الاعتماد على الشعب المسلح والمناضل وحركته الجماعية من اجل انجاز اهداف شعبنا في مراحل النضال المتلاحقة .

من الناحية السياسية اعلنا منذ ايلول ١٩٦٩ بعد اول عملية خطف طائرة اننا ضد هذه الاعمال الفردية في الخارج . فما دامت الثورة تمر في مرحلة نهوض جماهيري واسع وعام فهي تحصد اثارا سلبية من مثل هذه العمليات بتنمية النزعات الفردية والركض وراء الاساطير الفردية ودفع الجماهير الى الانتظار بلهفة في مقاعد المتفرجين على فصول مسرحية البطولات الفردية بينما ، كما قلت، الجماهير منخرطة في ازدياد داخل صفوف الثورة وحركتها الوطنية وهي في حاجة في مرحلة النهوض الى تنمية الروح الجماعية في النضال والانخراط الاوسع في استمرار . وقد استمرت الجبهة الديمقراطية في هذا الموقف حتى تموز ١٩٧١ حيث مرت حركة الثورة بفترة « انحسار موقت » ناتجة عن حملات التطويق والابادة التي مارستها السلطة الرجعية في الاردن ، واخذت هذه السلطة ومعها اسرائيل وكل الاتجاهات المعادية في المنطقة العربية تشيع مناخا مؤداه ان الثورة انتهت وذلك لدفع الجماهير الى الانفضاض من حولها والاستسلام لحالات الياس والقنوط.

في هذه المرحلة نظرت الجبهة الى بعض العمليات الخارجية التي لا تؤدي الى ادخال عناصر بريئة في الصراع وهي موجهة ضد المصالح الصهيونية ، على انه يمكنها ان تلبي موقتا مهمة دعائية ومعنوية لمصلحة الثورة والشعب اذ تظهر ان الثورة لا تزال قادرة على مواصلة الصراع وتملك عروقا نابضة بالحياة قادرة على تبديد اوهام اسرائيل والرجعية والامبريالية بان الثورة قد انتهت.

وبالفعل حقق بعض العمليات مثل هذا الدور وهذا لا يعني ولا في لحظة واحدة انها بديل عن العمل الجماعي المنظم داخل صفوف شعبنا في الاراضي المحتلة وخارجها بل هي عامل مساعد موقت لاستنهاض جهد الجماهير من جديد والتفافها حول الثورة . وفي هذه المرحلة خصوصا على امتداد سنة ١٩٧٣ اخذت حركة النضال والثورة داخل الاراضي المحتلة وخارجها تشهد نهوضا جديدا وبارزا اعاد الامور الى مجراها الثوري الحقيقي وباتت بالتالي مثل هذه العمليات تجر الى نتائج سلبية مرة اخرى لانها تطمس من جديد النضالات المسلحة والجماهيرية المتعددة في الارض المحتلة وصمود الثورة في اماكن وجودها وتضعف الحس الجماعي نحو الانخراط الاوسع في صفوف الثورة .

ومن الزاوية التنظيمية ، وهي حصيلة للعوامل الايديولوجية والسياسية ، ان هذه الاعمال تشجع على الجنوح نحو الروح الفردية وتلحق ضررا كبيرا في استعداد الجماهير للعمل المنظم والجماعي بمختلف اشكاله ضد الاحتلال ومشاريع الرجعية .

ان محاولات الارتقاء بالعمليات الفردية الخارجية الى مستوى الاستراتيجية في النضال هي تعبير عن فهم خاطىء تماما لقوانين حرب الشعب ولدور مثل هذه العمليات على رغم كل محاولات التنظير لها تحت عناوين « ضرب الامبريالية في كل مكان وملاحقة مصالحها في كل مكان » . ان مثل هذا الفهم يعبر في وضوح دقيق عن طبيعة القائلين به الاجتماعية والسياسية فهم ينتمون الى شرائح هامشية في صفوف الشعب من عناصر مثقفة برجوازية صغيرة تجد في المغامرة والبطولة الفردية ما يشبع نزعاتها الذاتية في المساهمة في قضية الثورة او من عناصر بروليتارية رثة . وكل من الفئتين ليست مزروعة في صفوف طبقات الشعب الوطنية بل طافية على سطحها وليست مرتبطة مصيريا بالمصالح الوطنية والطبقية لجميع الطبقات المعادية للاحتلال ومشاريع الرجعية الهاشمية . فهي تحتل موقعا هامشيا اجتماعيا وهذا العمل يرضي غرورها وتعبر به عن افقها الفكري السياسي الضيق .

وكلمة اخيرة ان لنا في حركات التحرير الوطني الظافرة خير دليل على ذلك ، اما محاولات التذرع بالوضع الخاص للثورة الفلسطينية فهي ليست اكثر من تغطية براغماتية لهذا الافق الفكري والسياسي الذي يعيش على هامش قوانين الثورة وقوانين حركة التاريخ والمجتمع .

★ ما موقف الجبهة من موضوع الدولة الفلسطينية اذ لوحظ وجود خطوط متميزة لهذا الموقف وهو كان موضع تساؤلات من اطراف عدة ؟

— لنحدد في البداية عن اي دولة يجري الحديث . فكل ثورة وحركة تحرر وطني تهدف في النتيجة الى الوصول الى السلطة على ارضها الوطنية ، اما الذين يضعون مسألة السلطة خارج اطار الثورة فهم عمليا وموضوعيا يناضلون في الفراغ ويبددون طاقات شعبهم . بالنسبة الى الثورة الفلسطينية وشعب فلسطين ، الجميع يناضل من اجل تحرير الوطن والوصول الى دولة ديمقراطية تضع حلا لمأساة شعبنا وتحرر مختلف الاطارات والقوى الاسرائيلية الرافضة والمناطة ضد الايديولوجية الصهيونية والمشروع الصهيوني الاستيطاني الكولونيالي على ارض فلسطين .

في هذه المرحلة هناك مشاريع عدة مطروحة لدولة فلسطينية ما . ابرزها مشاريع الزيات وبورقيبة والملك حسين . وموقفنا من هذه المشاريع هو الرفض والنضال ضدها . ويستند هذا الرفض الى خط مبدئي ثابت يقوم على الصراع ضد عملية القهر والاغتصاب القومي والطبقي التي لحقت بشعبنا لمصلحة المشروع الاستيطاني الصهيوني والامبريالية ولهذا فشعبنا يرفض مبدئيا اي حلول تكرس الوجود الصهيوني والاعتراف به على جزء من الارض الفلسطينية . ومن هنا ينطلق رفضنا لمشاريع الزيات وبورقيبة والملك حسين على رغم التباين في ما بينها . فمشروع الزيات يطرح دولتين على ارض فلسطين ، واحدة صهيونية واخرى عربية ضمن اطار مشروع التقسيم في العام ١٩٤٧ على رغم علمه انه يطرح في ظل موازين القوى الراهنة مشروعا خياليا على اسرائيل والامبريالية التي ترفض حتى قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ مع تعديلات لمصلحتها فكم بالحري مشروع التقسيم . والنتيجة العملية لهذا الطرح هو مغازلة جديدة للصهيونية والامبريالية والاستعداد لتقديم تنازل جديد يزج بفريق فلسطيني للمشاركة في تصفية القضية الفلسطينية والاعتراف الفلسطيني بدولة اسرائيل .

اما مشروع بورقيبة فهو ، بالاضافة الى ما طرحه الزيات ، يزج بشعب فلسطين في صراع مع شعب الاردن الشقيق كأن حل قضية شعبنا يجب ان يتم على حساب شعب عربي اخر لا على حساب المشروع الصهيوني ودولة اسرائيل . وهو في هذا يستجيب في احد جوانب مشروعه للمخططات المشهورة بتذويب شعب فلسطين في المجتمعات العربية والخلاص من مشكلة تشتته خارج ترابه الوطني . وبورقيبة يعلم ان مشروعه هو بالون اختبار يقود الى « فلسطنة » الصراع اي ضرب الفلسطينيين بالفلسطينيين و « تعريبه » اي ضرب الفلسطينيين بالاردنيين والعرب . وقد جاء رد الفعل الصهيوني السريع ليؤكد ان اسرائيل ترفض في المطلق الاعتراف بأي حقوق وطنية للشعب الفلسطيني وعلى حد تعبير دايان : « لقد كانت فلسطين في الماضي واصبح جزء منها الان اسرائيل وجزء اخر الاردن » او على حد تعبير مئير : « بين البحر والصحراء (حدود العراق وسوريا) ليس هناك مكان الا لدولتين : اسرائيل والاردن » . لهذا كان رفضنا ايضا لمشروع بورقيبة .

واما الملك حسين فهو يطرح مشروع دولته الفلسطينية في صيغة أخرى ضمن اطار المملكة المتحدة التي تشمل قطرين واحدا فلسطينيا واخر اردنيا ويتشكل القطر الفلسطيني من حل تصفوي يقوم على المزاوجة بين مشاريع اسرائيل في الاراضي المحتلة ومشروع المملكة المتحدة .

ان هذه المشاريع ، باستثناء مشروع حسين ، هي ذات طابع وهمي في ظل موازين القوى الراهنة في المنطقة وتقود عمليا الى تنازل جديد في مصلحة اسرائيل والى زرع صراعات في صفوف شعبنا والثورة لا طائل تحته تساهم في اضعاف حركة شعبنا وثورته تماما كما فعل مشروع روجرز الاستعماري اذ قاد الى دفع الصراع داخل صفوف حركة التحرر العربية فاستغلته الرجعية الاردنية والامبريالية في براعة فائقة . بينما لا تطرح اسرائيل لمصير شعبنا الا سياسة التهويد والضم والالحاق للاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة بعد العام ١٩٦٧ وسياسة الاقتلاع والتبديد القومي للشعب خارج هذه الاراضي .

على درب التحرير

★ ما هي المهمات المطروحة حاليا امام المقاومة ؟

— ان نضالنا في هذه المرحلة على درب التحرير لكامل التراب الوطني (وهذه عملية تاريخية طويلة المدى) ومن مواقع الرفض لمشاريع التنازلات الجديدة يستهدف تشديد الصراع داخل الاراضي المحتلة وخارجها من اجل طرد الاحتلال واقرار حق تقرير المصير لشعبنا بنفسه وسيادته الوطنية على اراضيه المحررة بعد طرد الاحتلال من دون اي وصاية عربية ومن دون ان تنوب عنه حكومة الاردن او اي دولة عربية اخرى في ذلك . وهذه عملية نضالية شاقة وطويلة نسبيا ولن تتم الا بنهوض وطني عارم ومنظم لشعبنا وثورته في مقاومة الاحتلال واحباط الحضور المادي والسياسي والتنظيمي لحكومة الملك حسين في الاراضي المحتلة وفي ظل هزيمة عسكرية تلحق باسرائيل وتأتي نتيجة اختلال في موازين القوى في المنطقة لمصلحة شعب فلسطين والشعوب العربية . ان المهمات المباشرة والراهنة المطروحة على الثورة والشعب تتلخص تحديدا في طرد الاحتلال ودحر الحضور الرجعي الاردني في الاراضي المحتلة وانتزاع حق تقرير المصير لشعبنا بعد دحر الاحتلال. ومن مواقع تقرير المصير يناضل شعبنا لتصحيح العلاقة وتجديدها بين الشعبين الفلسطيني والاردني في ظل سلطة وطنية ديمقراطية تستند الى المساواة الاقليمية بين الشعبين وتعترف بالحقوق الوطنية الراهنة للشعب الفلسطيني لمتابعة نضاله المسلح والجماهيري ضد دولة اسرائيل على درب تحرير كامل التراب الوطني وضد المشروع الصهيوني ومن مواقع رفض اي تنازل عن جزء من الارض الوطنية لمصلحة اسرائيل .

ان هذا الموقف الذي تطرحه الجبهة الديمقراطية يعبر بالتأكيد عن المصالح الوطنية لشعبنا في هذه المرحلة وقد جاءت وثيقة القوى الوطنية والنقابية والاجتماعية في الاراضي المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة) المقدمة الى مجلس الامن في دورته الاخيرة لتعبر في وضوح عن صحة هذا الموقف . لقد طالبت هذه الوثيقة بتصفية الاحتلال وبحق تقرير المصير للشعب في الاراضي المحتلة ضمن اطار السيادة الوطنية الفلسطينية على هذه الاراضي على حد تعبير الوثيقة حرفيا . وجاء هذا الموقف من ممثلي شعبنا المناضل ضد الاحتلال والواقع تحت هيمنته العسكرية والسياسية المباشرة .

ان هذا الموقف هو الذي يلبي مطالب شعبنا الوطنية ومصالحه في المرحلة الراهنة ويضع حدا فاصلا بين الثوريين الفلسطينيين المنخرطين حقا في صفوف شعبهم والمناضلين في مقدمته وموقف الاتجاهات العدمية الفلسطينية التي تكتفي بطرح الشعارات الاستراتيجية التاريخية العامة ولا تكلف نفسها عناء المساهمة الطليعية في برمجة مهمات النضال بحلقاته المتتابعة محددة الحلقة المركزية في كل مرحلة من مراحل الصراع ضد العدو القومي الصهيوني الامبريالي . هذه الاتجاهات العدمية المصابة بالكسل الفكري تهرب من تحديد المهمات المباشرة مكتفية باطلاق الشعارات الاستراتيجية البعيدة المدى كأن نضال شعبنا محصور بالفداء والشهادة على تربة فلسطين وكان لسان حالها « انا لله وانا اليه راجعون » اما ماذا عن المهمات المباشرة فهذا لا يعنيها معتقدة ان التشديد على الجمل اللفظية الثورية مثل عبارات « حيفا قبل الخليل » و « يافا قبل القدس » تقدم حلولا سحرية كأنها اكتشفت خاتم سليمان الذي تقول عنه الاساطير كلما قال لشيء كن فيكون . حقا كثيرا ما اهلكت اللفظية الثورية الكثير من الثورات .

★ وجهت انتقادات الى الجبهة الديمقراطية بأن خطفها الجنديين اللبنانيين كان سبب اشتعال حوادث ايار في لبنان .

— على الانسان ان يكون على درجة كبيرة من السطحية والسذاجة ليأخذ بهذا الادعاء. فأيار الدامي كان موضع تجهيز منذ مدة ليست بالقصيرة وجاءت الغارة الاسرائيلية في ١٠ نيسان لتدفع بهذه التجهيزات سريعا الى المقدمة . وعلينا ان نتذكر توالي الاحداث الصغيرة قبيل ٢ ايار ، فقد بدأت السلطة سلسلة من الاستفزازات للمقاومة تمثلت في العديد من الاعتقالات الكيفية التي شملت عناصر من الجبهة الديمقراطية وفتح والشعبية ومنظمات اخرى . وتمت دراسة هذه الاجراءات التعسفية في اللجنة السياسية العليا ثم بادرت احدى اللجان المحلية في الجبهة وبقرار محلي الى احتجاز الجنديين في مقابل عشرات الفدائيين الذين اعتقلوا على امتداد الاسبوعين السابقين لهذه الخطوة . وكان من الممكن كما جرت العادة حل هذا الاشكال باتصال تلفوني بين ضباط الارتباط من الجانبين من دون شن حملة عسكرية واسعة شملت المخيمات واستخدمت فيها مختلف الاسلحة بما فيها الطيران . لقد حاولت السلطة ان توحي في بيانها الاول بعد بدء الحملة العسكرية ان عناصر فدائية قبض عليها امام السفارة الاميركية وان حادثة المتفجرات في المطار لها علاقة بالجبهة وهي تعلم جيدا ان هذه العناصر تنتمي الى منظمات اخرى في المقاومة لا علاقة للجبهة بها .

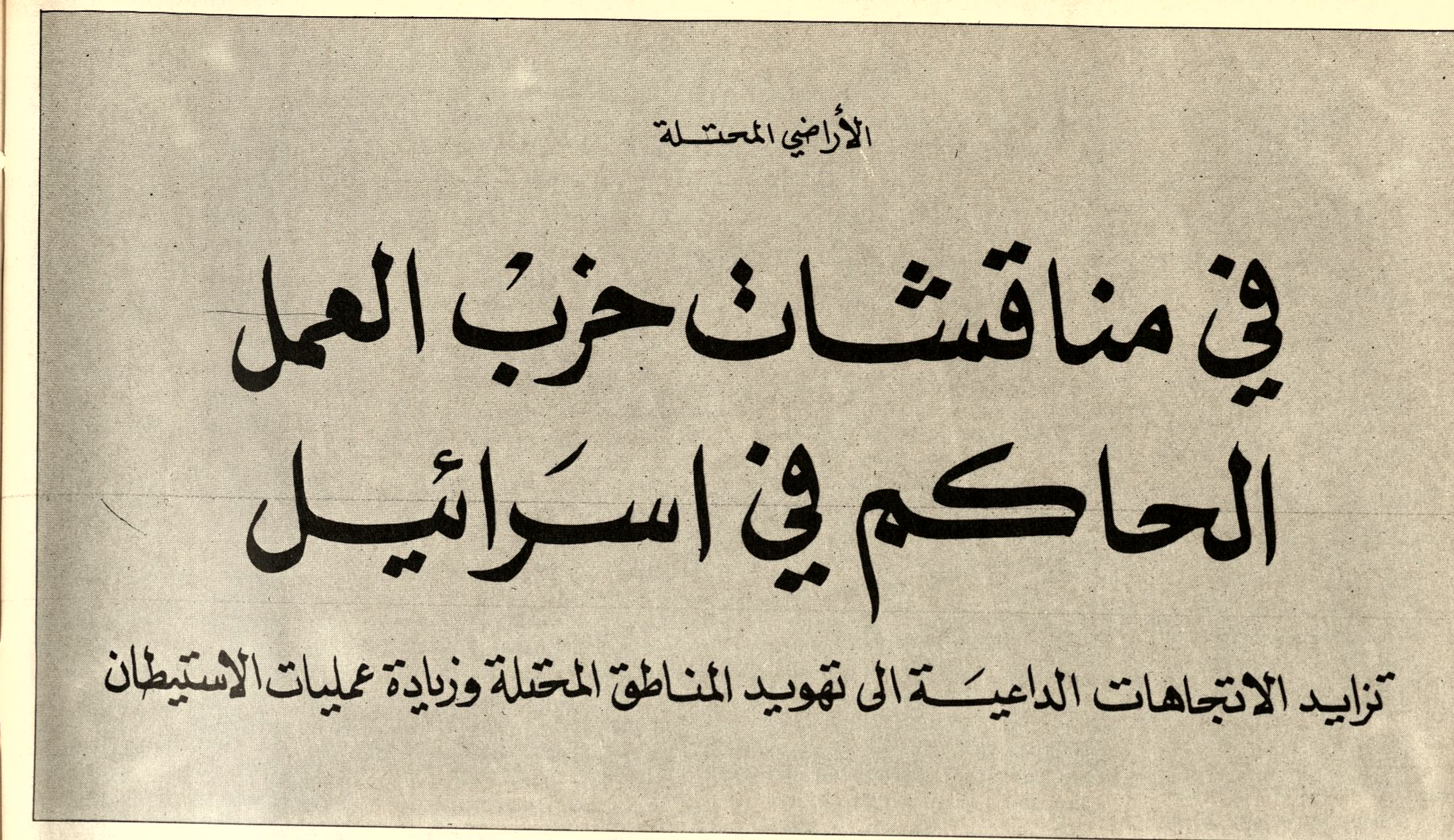
ان حجم الحملة العسكرية وشمولها لايمكن تصديقهما كاجراء لاستعادة الجنديين ، وكان واضحا من اتساع الحملة ومن المطالب السياسية المطروحة باسم السلطة ان الحملة استهدفت ضرب العمل الفدائي وانها لا تقف عند حدود اجراء جزئي بسيط في مقابل تصرف جزئي لا قيمة له في العلاقات الاخوية بين الشعبين اللبناني والفلسطيني .

وقد جاءت تصريحات اهل النظام امثال صائب سلام وفؤاد لحود في المجلس النيابي تؤكد ان الاشتباكات لم يكن لها ما يبررها والحادث الصغير كان يمكن حله في غرفة مغلقة بين الاجهزة التنفيذية في المقاومة والسلطة .

★ الا تعتقدون ان الفلسطينيين في لبنان يلقون معاملة خاصة افضل من تلك التي يلقونها في البلدان العربية الاخرى ؟

— اولا : نحن نرضى في لبنان بربع او خمس الحقوق والمعاملة التي يتمتع بها شعبنا في سوريا و العراق مثلا حيث تعيش المقاومة في درجة عالية من الامان وتتمتع بمختلف اشكال الحركة . كما ان تجمعات شعبنا تتمتع بكل الحقوق التي يتمتع بها المواطن السوري او العراقي باستثناء المجالس الاشتراعية ورئاسة الدولة . ففي كل المجالات للفلسطيني حقوق المواطن السوري او العراقي في الجيش وفي اجهزة الدولة الاخرى وفي التعليم والبعثات العسكرية والعلمية . وهناك المئات من الضباط الفلسطينيين والالاف من الجنود في صفوف الجيش السوري مثلا ، والعديد في مواقع حساسة جدا لذا قلت نحن نرضى في لبنان بربع هذه الحقوق وعلينا الا ننسى ان كل الحقوق الاجتماعية للعمال والفئات الاخرى من الفلسطينيين مضمونة بالمستوى ذاته الذي للعراقيين والسوريين .

ثانيا : ان شعبنا لم يقرر بنفسه المصير الذي انتهى عام ١٩٤٨ بل تقرر على يد الدول والجيوش العربية بما فيها لجوؤه الى هذه البلدان . واتذكر ما قاله فؤاد لحود في جلسة الثقة للحكومة الصلحية من انه حاول منع جموع اللاجئين عام ١٩٤٨ من دخول الاراضي اللبنانية لكن أوامر لبنانية عليا طلبت منه ادخال هذه الجموع . ان تجمعات شعبنا في الاقطار المجاورة الشقيقة لم يصنعها شعبنا بنفسه بل صنعتها الدول العربية في اثناء حرب ١٩٤٨ وعلى هذه الدول ان تتحمل بالضرورة بعض نتائج ما صنعته لشعبنا بايديها .



الأراضي المحتلة

في مناقشات حزب العمل الحاكم في اسرائيل

تزايد الاتجاهات الداعية الى تهويد المناطق المحتلة وزيادة عمليات الاستيطان

اجرت أمانة سر حزب العمل الحاكم في اسرائيل نقاشا علنيا شاملاً حول المناطق المحتلة (الضفة والقطاع) ، حيث ابدى قادة الحزب وزعماؤه اراءهم بشأن مستقبلها . وقد استغرق النقاش ثماني جلسات وقعت كلها بين تشرين أول ((اكتوبر)) ١٩٧٢ ونيسان — ابريل ١٩٧٣ تمت خلالهامناقشة القضايا التالية :

قضية السلام مع العرب ، الهوية أو الكيان الفلسطيني ، المسألة الاقليمية (حدود اسرائيل) المسألةالديموقراطية (نسبة السكان والطابع اليهودي) ، الاستيطان ، طابع الحكم في المناطق من حيث كونه (دائم او مؤقت) ، العمل العربي في اسرائيل والمناطق ، تقييم السياسات الراهنة، الى جانب عدد من القضايا المتفرقة والمتعلقة ببعض جوانب الاحتلال .

وقد تميز النقاش منذ الجلسة الاولى ببروز اتجاهين في طرح مستقبل المناطق المحتلة ، قاد اولهما والذي نعتته الصحف الاسرائيلية بفريق ((الحمائم)) وزير المالية بنحاس سابير وكل من ايجال الون نائب رئيسة الوزراء ، وابا ايبان وزير الخارجية ، واسحق بن اهارون ، وحاييم شادوك رئيس لجنةالخارجية والامن بالكنيست وحاييم بارليف وزير الصناعة والتجارة .

اما الاتجاه الثاني والذي عرف ((بالصقور)) فقد قاده وزير الدفاع موشيه دايان والوزير بلا حقيبة يسرائيل غاليلي ، وشمعون بيرس وزير المواصلات ، وغولدا مائير رئيسة الحكومة التي اتخذت في نهاية الجلسةالختامية موقفا متفردا في محاولة لايجاد صيغة لتقريب وجهات النظر بين الفريقين ، ومن الجدير بالذكر ان المناقشات كانت ستضع في النهاية صيغة البرنامج الانتخابي للحزب متضمنا فقرة خاصة عن المناطق المحتلة ، وحيث من المتوقع ان تجري انتخابات الكنيست في اكتوبر — تشرين اول ١٩٧٣ لدورة الكنيست الثامنة الا أن ذلك لم يتم بناء على اقتراح لغولدا مائير بتأجيله لحين الدورة الثامنة .

حديث الون

بدأ ايجال الون حديثه عن مستقبل المناطق المحتلة بقوله ((ان استمرار الوضع في المناطق خاطىء من الناحية المبدئية ، ومحبط من الناحية السياسية ، وعمليات الضم المباشر (ضم الاراضي) او غير المباشر ، السريع او الزاحف ، لا تحل الضائقة الاساسية لسكانها والتي هي بالاساس سياسية))،مؤكدا فيما بعد على ضرورة ايجاد حل للمشكلة الفلسطينية من خلال اجراء مفاوضات مع الدول العربية وخاصة المملكة الاردنية حين قال : ((ان اي اتفاق لا بد وان يتضمن حلا دائما للمشكلة الفلسطينية)) .. وهي —برأينا— محاولة منه للفت النظر الى مشروعه المعروف باسمه لقناعته بأن الاردن لديه الاستعداد لتقبله حيث طرح في السابق مشروع المملكة العربية المتحدة ، مع ابداء الملك استعداده للتنازل عن مناطق هامة في الضفة الغربية تصبح الضرورة الاساسية في مشروع الون ويقصد بذلك شريط المستعمرات على امتداد



ابا ايبان



غولدا مائير

دايان

الون

نهر الاردن والمقترح من قبل مشروع الون تحت ستار ما يسمى بالحزام الامني لاسرائيل. وحتى يتفادى حدة الهجوم الذي وجهه مؤيدو دايان والمعروف بمطالبته بالحد الاقصى وعدم التخلي عن الاراضي المحتلة بعد عام ٦٧ اضاف الون قائلا : ((ان اتفاق السلام سيضمن لنا وصولا حرا للمناطق المحتلة اي انه يرى قضية اخضاع الضفة الغربية للشروط الاسرائيلية واستمرار الهيمنة عليها من خلال ربط اقتصادها بالاقتصاد الاسرائيلي وجعلها منطقة حرة امام البضائع والمنتجات الاسرائيلية يرى في كل ذلك تعويضا عن الادارة العسكرية للمناطق . وهو يضمن من جهة اخرى محاصرة لاي وضع سياسي قد ينشأ في الضفة في ظل حله الذي جنده مشروعه .

.. وحديث سابير عن تزايد عدد العرب

اما بنحاس سابير وزير المالية ، فقد تناول القضية بشكل أساسي من زاويتها الديمغرافية مشيرا في حديثه الى تزايد تعداد السكان العرب المستمر ، ولقد ابدى سابير تخوفه (الذي يعكس الكثير من المخاوف الصهيونية) من جراء هذا التزايد خصوصا اذا ما عرفنا ان حركة المقاومة للاحتلال ازدادت في الاونة الاخيرة .

قال سابير : ((ان ضم المناطق سيضيف لاهدافنا استيعاب هجرة مليون عربي)) واستعان سابير بالاحصائيات السكانية لتدعيم وجهة نظره فعرض امام الحضور نتائج حساباته قائلا : ((في نهاية القرن ستكون الخارطة السكانية لدولة اسرائيل هي عربي واحد مقابل يهودي واحد ..)) !

ثم تحدث شمعون بيرس وزير المواصلات فتعرض بالهجوم لاراء سابير قائلا ((بأن النتيجة الوحيدة المترتبة على حديث سابير هي اخراج الجيش من المناطق)) وأضاف ((اعتقد اننا سنصل الى سلام مع الاردن)) ، ((وبدلا من تقسيم نقسم الحكم)) ، على مستوى دولة اسرائيل حكم فدرالي ، وعلى مستوى ثان حكم محلي من الواضح انالاشارة الاخيرة تهدف دون شك الى ربط المناطق المحتلة باسرائيل من خلال ايجاد اية صيغة او وسيلة تضمن لاسرائيل الهيمنة الكاملة عليها سواء من الناحية الاقتصادية أو السياسية وهي تعني بالضرورة استمرارا للسيادة الاسرائيلية على المناطق .

ايبان : الضم والتخلي

اما ايبان وزير الخارجية والمنعوت ((بالحمائمي)) فقد اكد في حديثه الذي القاه على ضرورة استقطاع وانتزاع اراض جديدة لاسرائيل (اي مضافة لاراضي عام ١٩٤٨) وضمها نهائيا والتخلي عن البعض الاخر ، وقد شاركه رأيه بن اهارون الذي اكد هو الاخر على ضرورة ترك بعض الاراضيالعربية المحتلة لكنه اوضح ذلك بقوله ((لا اعرف اذا كان ما نحتفظ به بين ايدينا هو اوراق للمفاوضات ام جمرات تلتهب تحت اساساتنا ؟ وهذا لا يعني دعوة الى التخلي عن الاراضي المحتلة نهائيا اذ سريعا ما يضيف بقوله : لست متأكدا من اننا في يوم من الايام لن نصل الى الاستنتاج بأنه من الافضل ان تكون منطقة معينة خارج مسؤوليتنا حتى بدون اتفاق سلام ، مؤكدا من جديد اتفاقه مع وجهات النظر القائلة بأنه ما دام بالامكان احكام السيطرة دونما حاجة لادارة عسكرية فلا مانع من التخلي عن جزء من المناطق المحتلة يعطى للسكان العرب ، ويكون بمثابة دولة او حكم ذاتي او يلحق بمشروع الملك حسين ((المملكة المتحدة)) . اما عبارة ((بدون اتفاق سلام)) فقد تكررت في حديث معظم الزعماء الصهاينة وعلى رأسهم ايبان ((وصول كامل وحر)) واستفادة أيضا من استمرار الجسور مفتوحة مع الاردن من جهةواستمرار الحوارات السرية معه بما يشير الى حالة سلام قائمة مع الملك حسين دون حاجة الى توقيع اتفاق .. بل ان البعض ذهب في قوله الى ان توقيع اتفاق مع الملك سيجعله يطالب بمناطق عدة وعلى رأسها اثارة مشكلة القدس والاماكن الدينية .

ثم تحدث في جلسات تالية حاييم شادوك رئيس لجنة الخارجية والامن بالكنيست . واشار في حديثه الى ان ((خريطة الاستيطان يجب ان تكون مطابقة للحدود الامنة التي حددناها)) .. وهنا يدفع شادوك بالاتجاه الصهيوني العام المتذرع دوما بحدود امنة ((من الضروري ان يقتصر طموح اسرائيل على سريان سلطاتنا وقانوننا وسيادتنا فقط على تلك المناطق الاضافية (مشيرا الى ضرورة انتزاع اراض تضاف لما احتل عام ٤٨) ، والتي لا مفر من ضمها من اجل ضمان الامن ومنع الحروب)) — ايجال الون في الجلسة الاولى —

زرع المستوطنات

اما يسرائيل غاليلي ((وزير بلا حقيبة في حكومة مائير)) فقد اكد بشدة على وجوب زرع المستوطنات وعدم التخلي عنها .. ((نحن لا نقيم المراكز الاستيطانية كي نستغني عنها او نخرج منها وانما لتكون مستوطنات معيشية داخل دولة اسرائيل ..)) واضاف بشأن الحدود بقوله : ((أؤمن بأن نهر الاردن هو حدنا السياسي الامن مع المملكة الاردنية ودعا الى ضرورة زرع سكان يهود في المناطق التي يستولى عليها او تشترى بالقوة)) اكثار عدد اليهود الذين يضربون جذورهم في مناطق الاستيطان الجديدة ، وضرورة الاهتمام بالطرق والمواصلات ، الكهرباء ... الخ .. ثم طرح امام الحضور ثماني نقاط تمثل وجهة نظره بشكل عام ابرز هذه النقاط :

١ — حل المسألة الديمغرافية (نسبة العرب الى اليهود) ليس بالانسحاب وانما بالعودة الى الوصية الصهيونية المغرقة في القدم (يقصد بذلك تعزيز الهجرة) .

٢ — عدم السماح ((للحزبيين)) بالحصول على موطىء قدم في المناطق .

دايان والحدود الامنة

اما دايان فقد حدد ((الحدود الامنة)) من وجهة نظره حين تحدث في الجلسة الختامية بقوله : ((الحدود الامنة تشمل سلاسل الجبال في سيناء والضفة — لنا الحق في الدخول الى التجمعات السكانية التي تستخدم كمراكز للحزبيين — (غزة—الضفة الغربية) — خطوط وقف اطلاق النار هي الحدود الطبيعية (خط بارليف عند السويس ، نهر الاردن ، اليرموك — مضائق تيران — الجولان) .

اما بشأن الاستيطان فانه لا يعتقد بأن اسرائيل ستنسحب من اي مكان تستوطن فيه وحدد رأيه في هذا المجال بدقة بقوله :

((علينا توسيع الاستيطان ، واقامة المستوطنات ، وزيادة عدد السكان اليهود العاملين في الزراعة ، وتعزيز الشراكات مع العرب في الخليل والسامرة وفي مناطق النبي صموئيل واللطرون وكفارسابا وغوسنعستيون وكريات ومنطقة القدس وما وراء الخط الاخضر . وحول سياسة الحكومة قال : عليها الا تنظر للعرب كمواطنين دائمين . وفي ذلك اشارة واضحة الى عدم الانسحاب والتمسك بالاراضي المحتلة كاملة .

وفي نهاية الجلسة الختامية تحدثت غولدا مائير رئيسة الوزراء والتي اثرت الا تعمق الخلافات بين وجهات النظر باتخاذ موقف واضح تجاه اي من الفريقين (رغم ان الاختلافات برأينا جزئية تماما) واكتفت بأن اشارت الى ان قضية الفلسطينيين وكيانهم يمكن تحقيقهمن خلال المملكة الاردنية . واختتمت الجلسة بانهاء النقاش وتأجيل البرنامج الانتخابي لحين اقتراب الدورة الثامنة للكنيست والمفترض ان تتم في اكتوبر القادم .

★★★

ان ما وصفته الصحف الاسرائيلية في تعقيباتها على مناقشات الحزب بتقسيمها الحزب الى ((حمائم)) و ((صقور)) ليس الا تضليل واضح ، فالاطماع الصهيونية هي المسالة الوحيدة التي لا يختلف عليها اثنان في الحكومة الاسرائيلية التي دأبت منذ تسلم حزب العمل الحكم في اسرائيل على ممارسة سلسلة قمع وحشي تجاه سكان الاراضي المحتلة وعملت بشكل محموم على انتزاع واستقطاع الاراضي العربية وتهويدها ، وان مجموع ما هو ظاهر لا يعدو كونه تباينات في وجهات النظر وليس في المبدأ ، فمن الملاحظ بشكل عام اولا ان الحد الادنى الذي يلتقي عليه زعماء الحزب الحاكم حول مسالة المناطق المحتلة هو حكم المزيد منها وزيادة حركةالهجرة والاستيطان في مناطق التهويد الجديدة .

ثانيا : الاصرار على اجراء مفاوضات مباشرة مع الدول المعنية بمسالة الشرق الاوسط لان ((للمفاوضات ديناميكية خاصة لا يمكن قياسها قبل بدء التفاوض)) وبلا شك فان التعنت الاسرائيلي القائم استظل طوال السنوات الست الماضية حالة التخاذل العربي وتهافتها نحو حل يزيد من تمسكه وتعنته . وتهافتها نحو حل ليزيد من تمسكه وتعنته .

ثالثا : ان تصورات الحزب لا تخرج عما طرحته مائير بالنسبة للقضية الفلسطينية من حيث أن الاردن يمكن ان يشكل الطموح الوطني لدى السكان في الارض المحتلة . ومهما يكن من أمر فانه ليس من المتوقع ان تجري الحكومة اية تغييرات في السياسة الحالية حتى بعد نجاحها في دورة الكنيست القائمة وهذا يعني من جهة اخرى مزيدا من التصلب تجاه مسائل الحدود .

من الملاحظ وبشكل صارخ ان زعماء الحزب عمدوا الى تناسي قضية مقاومة السكان في الداخل في محاولة للتضليل رغم أن الفترات الاخيرة من العام الحالي والعام الماضي اعطت زخما متواصلا من النضالات الجماهيرية التي دلت على بدايات نهوضثوري في المناطق المحتلة عامة وهي تسير حثيثا نحو تصعيد الكفاح المسلح واعتماد اشكال النضال المختلفة في مواجهة الاحتلال ، وتاتي هذه المحاولة لطمس المعاناة التي يواجهها العدو من جراء احتلاله لاراضينا وللتقليل من عنف ما تلاقيه الاجهزة الصهيونية على ايدي ثوارنا . في محاولة اخرى للحزب الحاكم لتلافي الكشف عن تصوره في هذا المجال خصوصا وان فترة الانتخابات تقترب بسرعة من الدورة الثامنة للكنيست . وهي القضية نفسها التي تنعكس تحت ستار التعايش والهدوء القائم في المناطق المحتلة ، والذي تفضحه سلسلة النضالات الجماهيرية ابتداء من الاضراب والاحتجاج حتى العمليات المسلحة اليومية .

حقيقة «التأميم الايراني» !

« اتفاقية النفط الجديدة تؤمن نقص الطاقة الذي يواجهه الامبرياليون على مدى العشرين سنة القادمة »

هذا المقال التحليلي عن اتفاقية النفط الجديدة في ايران يلقي ضوءا على سياسات النفط الامبريالية الجديدة التي بدأت تقبل بتغيرات في هياكل الاتفاقيات لتضمن استمرار تدفق النفط وزيادة الانتاج على ضوء ازمة الطاقة العالمية .

وفي هذا الاطار يدخل ما يسمى بالتأميم الايراني الذي قام به الشاه ، وتدخل ايضا اتفاقية المشاركة التي عقدها الشيخ اليماني وزير النفط السعودي في اميركا والتي طبقتها السعودية وبعض دول وامارات الخليج وتنظر الكويت الان في تعديل بعض بنودها وخاصة فيما يتعلق بنسبة المشاركة.

وهذه السياسة الجديدة توضح ايضا حدود الخطوات الليبية في تأميم بعض الشركات الاميركية (راجع تحليلا عن ذلك في مكان اخر من هذا العدد) ..

وهذا المقال عن اتفاقية النفط الجديدة في ايران تنشره « الحرية » نقلا عن نشرة « ايران اليوم » (جريدة باختر امروز) — وهي نشرة تصدرها منظمات الجبهة الوطنية الايرانية في الشرق الاوسط :

غطت مسالة ازمة الطاقة وما نتجت عنها من وقائع سياسية واقتصادية وعسكرية ، غطت جميع المشاكل السياسية على نطاق عالمي في الاشهر الاخيرة .

والواقع ، فان حدوث هذه الازمة كان متوقعا منذ مدة ليست بالقصيرة ، فمن جهة، يشكل النفط منذ زمن طويل اهم مصدر للطاقة في العالم ، ولم يخترع لحد الان ما يحل محله ، ومن جهة اخرى يقابل الاستهلاك العالمي المتزايد للنفط على نطاق عالمي (مصادر نفطية محدودة) وهذه تشكل معادلة غير متوازنة من شانه تبديد كثير من المعادلات والحسابات الاخرى . لقد كانت الدول الاستعمارية تشاهد ماذا يجري على المدرج ولكنها لم تكن بسبب من طبيعة النظام الرأسمالي لتجرؤ على ابداء المقاومة . وبالرغم من ان اوروبا الغربية واليابان لا يملكان حتى قطرة واحدة من النفط النابع من اراضيهما ، فانها مضطرة دوما الى توسيع قاعدتها الصناعية على اساس الاعتماد على النفط كوقود ، ومن طرف اخر التحقت امريكا التي كانت تتشدق بعدم الحاجة الى النفط العالمي ، التحقت بشكل تدريجي بركب الدول المستحصلة للنفط بحيث اصبحت تستورد ٢٥ بالمئة من استهلاكها من الخارج ، ويتوقع أن يقفز هذا الرقم الى ٦٥ بالمئة في سنة ١٩٨٥ . وكانت الازمات المفتعلة حول نقص النفط خطوة نحو تهيئة الرأي العام الامريكي لمجابهة مثل هذا النقص، واخيرا ادى الامر الى الطلب الى الكونغرس لرفع الضرائب عن النفط المستورد نهائيا .

وفي اوضاع كهذه تتوضح جيدا اهمية منطقة الخليج التي تخزن في باطنها اكثر من ٦٠ بالمئة من اجمالي نفط العالم .

ولم يكن من قبيل الصدفة والارتجال ان قال تشرشل في يوم من الايام بأن القطرة الواحدة من النفط لها قيمة القطرة الواحدة من الدم تماما . ونحن لا نقول شيئا تعليقا على هذه المقولة الاستعمارية ، سوى ان قطرة الدم هذه هي من دم الاستعمار ، والخليج هو شريانه الرئيسي ، ويستدعي التداعي المستمر للاستعمار الانكليزي وهزيمة امريكا في الفيتنام ومبدأ نيكسون تشديد الحراسة على سلامة هذا الشريان ، وينتج عن ذلك التسلح المذهل الذي يجري في منطقة الخليج من قبل ايران والعربية السعودية وما يستلزم لذلك من اجراءات وتشكيلات في الداخل .

فلقد رصدت ايران لهذه السنة ميزانية عسكرية تعادل مجمع ميزانياتها على مدى السبعة عشر عاما المنصرمة ومن جهة اخرى تقوم الامبريالية برسم طويل المدى لتسليح المنطقة باكملها للوقوف بوجه تصاعد نضال شعوب المنطقة المتعاظم هذا فضلا عما تستدعيه مقتضيات ضمان تدفق النفط الى الصناعة الاستعمارية من تخدير للمشاعر وتأمين للاستقرار ، داخل الاقطار المنتجة الدائرة في فلك السياسة الاستعمارية .

وفي نفس الوقت الذي كانت الصحف ووسائل الاعلام والدعاية الاستعمارية تتناقل انباء التسلح المذهل لايران . كانت وسائل الدعاية المحلية تتحدث بشكل لم يسبق له مثيل عن تأميم النفط واحيط الحكم بهالة من الدعاية ورفعه البعض الى مصاف الحكومات الوطنية ونظمت المظاهرات التأييدية .

مهمة القواعد الجديدة

وهرع الشاه الى تطمين خاطر اسياده ، فصرح جوابا على سؤال مفاده : « هل صحيح أن الحكومة الايرانية ، في نفس الوقت الذي اشترت فيه كميات الاسلحة الكبيرة صرفت مبلغ بليون دينار على تاسيس القواعد الجديدة ؟» صرح قائلا : « ان جاهبهار ستتحول الى قاعدة للقوات البرية والبحرية والجوية *، ولم يسبق لاية قوة اخرى ان ملكت مثل هذه القاعدة ، وستكون مهمة هذه القاعدة حراسة الطرق المؤدية الى الخليج والمحيط الهندي وستقوم قاعدة بندر عباس الواقعة في مضيق هرمز التي تكون الان قد اشرفت على الانتهاء بحراسة طريق نقل النفط العالمي وبالرغم من ان اليابان تحصل على ٦٠ بالمئة من استهلاكها من النفط لكنها لا تستطيع ضمان الامن لصيانة ما تحتاجه من النفط ونفس الواقع صحيح بالنسبة لدول اوروبا الغربية التي تحصل على ٦٠بالمئة من استهلاكها من دول الخليج » ..

« يقول مبدأ نيكسون ان امريكا تمد يد العون والمساعدة فقط الى الدول التي تستطيع تدبير نفسها (اي تؤمن ديمومة ذاتها) وهذا هو عين العمل الذي نقوم به نحن » . هذا ايضا مقطع من تصريحات الشاه المنوه عنها اعلاه . ولا تدل هذه الوقاحة والصراحة في اعلان العمالة على رؤوس الاشهاد بأن النظام قد احكم من روابطه مع الاستعمار حديثا ، بل ان نظام الشام قد خلق عميلا ولا يزال ساهيا في العمالة . ان هذا الاعلان الصريح عن العمالة دليل على شدة التناقض الناتج عن ازمة الطاقة الذي اجبر الشاه على التحدث عن تأميم النفط والاستقلال الوطني في الداخل لامتصاص النقمة الشعبية . والاعلان في نفس الوقت للجرائد الاجنبية بأنه يشتري الاسلحة بالبليونات بناء على ايعاز من نيكسون ، ولان اليابان واوروبا الغربية ليست الان في موقع تستطيع منه حماية طرق نقل النفط اليها لسنا ندري ايهما نصدق صياح الديك ام قسم الثعلب ؟

ان اهم النقاط الواردة اعلاه سبق ذكرها في مناسبات سابقة ، وما نريده نحن هو تسليط الضوء فقط على اهم الفقرات في الاتفاقية الجديدة ، وهذه المرة هي الثانية حيث يعلن الشاه عن تاميم النفط الايراني !! فلقد سبق له وان غير اسم « الشركة الايرانية — الانكليزية للنفط » الى « شركة النفط الوطنية الايرانية » في سنة ١٩٥٤ ذلك لان تكرار الاكاذيب حسب رأي الشاه ، لايخلو من فائدة من حيث تأثيره البليغ على الناس ، وعلى هذا المنوال فلقد وزعت الاراضي الملكية على الفلاحين لعدة مرات !! واخيرا تم بيعها الى الفلاحين وسمي الامر اصلاحا زراعيا !! ومرة غير ذلك ، امم المدارس ، اي الزم الاهلين بدفع مصاريف باهظة في المدارس التي يدرس فيها اولادهم بدلا من الاجور المباشرة التي كانوا يدفعونها لقاء دراستهم قبل التاميم !!

وعلى اي حال ، يمكن حصر اهم النقاط الواردة في الاتفاقية فيما يلي :

١ — الغاء اتفاقية سنة ١٩٥٤ المعقودة بين ايران ومجموعة الشركات «الكنسرسيوم» والغاء هذا القرار الملكي لا يفيد سوى الدعاية، ولا بد من معرفة تفاصيل وخلفية الحكاية للوقوف على حقيقتها .

٢ — يدعي النظام بأن مهمة الاشراف على نقاط الاكتشاف الحديثة وكميات النفط المستخرجة قد اوكلت الى ايران ... اي ان شركة اخرى باسم « شركة الخدمات النفطية » ستؤسس وسيكون حملة اسهمها الشركات العضوة في الكنسرسيوم نفسها ، لذا فان هذا النوع من التاميم ، لا يشكل سوى تغطية للطريقة السابقة من النهب ومن الغريب أن النظام يطلق على هذه المسرحية اسم « استعمال حق التحكيم والاستعمال المطلق على الصناعة النفطية » !!

٣ — تصف اذاعة — بي بي سي — صوت الامبريالية الانكليزية — النقطة الثانية من الاتفاقية بما يلي : « في وسع الشركات الغربية الاستمرار كالسابق في استثمار مواقع تسمى بالمواقع المتفق عليها من قبل الطرفين » .. اي بمعنى اخر ، ابقاء سيطرة الشركات النفطية الاجنبية على نفس الاماكن المستغلة سابقا .. ونحن لا نرى حاجة الى اضافة اي شيء الى هذه البيانات بل ان تعليقات المعلقين الامبرياليين تغنينا عن كل تعليق : « هذه الطريقة . هي اسهل الطرق من وجهة النظر الايرانية .. مستوى الانتاج الى المستوى المطلوب » لذا فان الانتصار المزعوم هذا ، هو تامين لحاجة الامبرياليين من النفط ليس الا !

٤ — مدة الاتفاقية هي ٢٠ سنة ، ولا تعطي الاتفاقية الجديدة حق اعادة النظر فيها كل خمس سنوات المنصوص عليها في اتفاقية سنة ١٩٥٤ .

٥ — استنادا الى ما تقوله الصحف الايرانية ، ستصل صادرات ايران من النفط الى ٥٠ بالمئة من الانتاج الكلي ، وتفيد الاذاعات الرسمية الايرانية بأن الكنسرسيوم سيحصل على ٨٠ بالمئة من النفط المستخرج وايران على ٢٠ بالمئة .

٦ — سوف لن تكون بعد وارد ايران في البرميل الواحد اقل من وارد دول الخليج ، وهذا اعتراف ضمني باننا كنا خلال المدة المنصرمة في معرض النهب المستمر من قبل الشركات ، ولم نكن نستطيع ان نضمن حقنا حتى بقدر دول الخليج !

٧ — « الحصول على المليارات من الدولارات وذلك عن تنظيف قعر الابار القديمة واستخراج النفط الباقي فيه ! وطبقا لذلك، فان الكميات الشحيحة الباقية في قعر الابار قد امم ! تعزيزا للاستقلال الوطني » !

٨ — يدعي النظام بأن هذه الاتفاقية تعطي الحق لايران في دخول الاسواق العالمية مباشرة، وهذا يعني انشاء محطات لضخ البنزين من قبل شركة النفط الوطنية في امريكا واوروبا ! حقا هذه خطوة مهمة جدا لكن لمصلحة من ؟ طبعا لمصلحة الرأسماليين الذين سينشئون مثل هذه المحطات .

« جريدة باختر امروز » نشرة منظمات الجبهة الوطنية الايرانية في الشرق الاوسط

ايران اليوم

المؤسس : الشهيد الدكتور حسين فاطمي

العدد ٤٢ السنة الثالثة — المجلد الرابع

التوباماروس يخرجون عن صمتهم في الأرغواي

- الدعوة للكفاح المسلّح ضد الدكتاتوريّة .
- نقد ذاتي للتجربة الماضية

يعترف بالاستخفاف بقوة العدو وتضخيم طاقات الجماهير النضالية
ويخلص الى ان «الثورة مستحيلة دون مساهمة الطبقة العاملة»

عرف الاورغواي عدة تطورات هامة في الاونة الاخيرة : ترسيخ الانقلاب العسكري . فشل الاضراب العام لاسقاط الدكتاتورية . غياب حركة التحرر الوطني (التوباماروس) عن الساحة السياسية والعسكرية خلال ما يقارب السنة . ثم خروجها عن صمتها واعلانها نقدا ذاتيا عن تجربتها الماضية . هذه التطورات تثير عددا من القضايا والدروس بالنسبة لمستقبل هذا البلد الملقب بـ « سويسرا اميركا اللاتينية » .

الاسباب وراء الانقلاب العسكري

يقع الاورغواي بين الارجنتين والبرازيل . وكان لابد من ان يتاثر بالتطورات الجارية في البلدين ، وبخاصة ترسخ الدكتاتورية العسكرية في البرازيل . ثم ان البلاد تعاني منذ الستينات من تقلبات الاسعار في السوق العالمية بالنسبة للاصواف واللحوم — وهما اهم منتجاته . بذلك انهارت «معجزة الاورغواي» الاقتصادية. واخذ النظام السياسي يفقد تدريجيا قاعدته الاجتماعية والسياسية ، وخاصة في اوساط البرجوازية الصغيرة في المدن . كما عجزت الطبقة الحاكمة — من ملاك ارض كبار وبرجوازيين — عن تقديم الاصلاحات اللازمة الرامية الى تصنيع البلاد أو تنويع منتجاتها الزراعية .

والواقع ان الحياة السياسية في الاورغواي تميزت ، خلال الاعوام الاخيرة، بالانفكاك المتزايد لقطاعات واسعة من البرجوازية الصغيرة المدينية عن النظام — وهي تشمل فئة هامة من السكان — كما تتميز بالمساعي التي بذلتها الطبقة المسيطرة لمنع تدهور وانهيار نظامها .

ومما لا شك فيه ان اندلاع الكفاح المسلح بقيادة حركة التحرر الوطني « التوباماروس » هو احد التعبيرات عن عملية التفكك هذه . وما الانتصارات الكاسحة التي حققتها هذه الحركة ، حتى عام ١٩٧٢ ، الا الدليل على عجز الطبقة المسيطرة عن التصدي الفعال لازماتها الاقتصادية وانفكاك فئات جماهيرية واسعة عن قبضتها الايديولوجية والسياسية.

لكن تفكك نظام الحكم في الاورغواي لا يمكن ان يظل يسير في خط مستقيم . فما من نظام ينهار ، من تلقاء نفسه ، في ظل النظام الامبريالي العالمي . قد تعجز البرجوازية عن الاستمرار في الحكم . لكن الاساسي في الامر هو مدى استعداد الامبريالية للتخلي عنها . او مدها بفريق حاكم جديد . اخيرا ، وهذا هو الاهم ، فان تغيير السلطة يتطلب حركة شعبية منظمة قادرة على طرح مسالة السلطة .

ولعل اهم درس تعلمته الامبريالية الاميركية في اميركا اللاتينية ، منذ قيام الثورة الكوبية، هو ضرورة توفير الوسائل اللازمة لعدم تكرار التجربة الكوبية . والحقيقة ان الحركة الثورية الكوبية افادت من حياد الامبريالية الاميركية تجاهها ، في اطوارها الاولى ، الامر الذي سمح للصراع الطبقي والوطني بان يبقى محصورا في المجال الداخلي دون تدخل واضح لانقاذ نظام باتيستا المتداعي او تحديث قواته العسكرية .

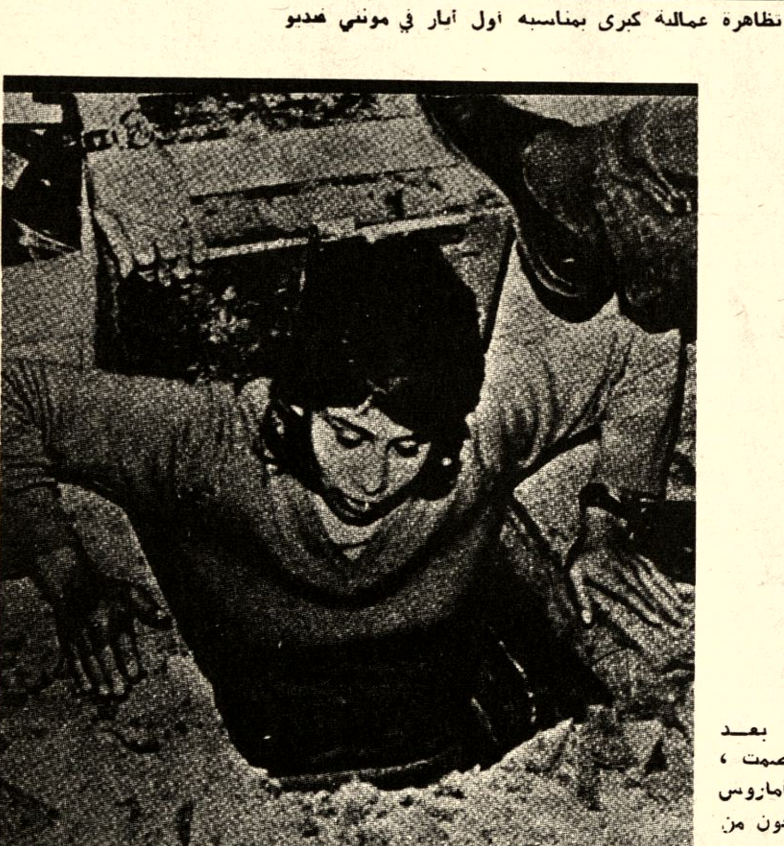
لكن الامبريالية الاميركية تعلمت ان كل حركة تحرر وطني وديمقراطي تمتلك ديناميتها الخاصة القادرة على تسديد ضربات موجعة للمصالح الاستعمارية وعلى التحول الاشتراكي. لذا اخذت تبني جبهة رجعية متراصة من البرجوازيات وملاك الارض المحليين، والجيوش الحديثة التي تسيطر عليها « وكالة الاستخبارات الاميركية » ومن الدكتاتورية العسكرية في البرازيل — التي باتت تشكل الوكيل المحلي للامبريالية الاميركية في اميركا اللاتينية .

بالتاكيد ان كل ذلك لا يحول دون اختراق الصراعات الوطنية والاجتماعية للجيوش نفسها . وهكذا ، فان عملية اعادة بناء الجيش ، في الاورغواي ، وظهوره كقوة سياسية ، عملية استغرقت قرابة العشر سنوات . ففي الفترة الاولى ، شكل الجيش مورد معلومات هامة بالنسبة للتوباماروس ولسائر القوى التقدمية التي كانت تمتلك ممثلين عنها داخل القوات المسلحة . ثم نما في صفوف الجيش نفسه — وخاصة تحت تاثير عمليات التوباماروس — اتجاه يستلهم نظام الحكم القائم في « البيرو » . ويدعو الى الاصلاحات الاجتماعية والسياسية من اجل اقتلاع جذور الكفاح المسلح ، بدلا من مجرد التصدي له بواسطة القمع وحده . غير ان هذا التيار داخل الجيش لم ينجح في التحول الى قوة مسيطرة. وقد ظل الجناح «البرازيلي» هو الغالب وبواسطته امكن توحيد الجيش، بعد فترة من التردد ، وراء دكتاتورية الرئيس بوردابيري .

اهمية الحركة النقابية وحدودها

ان الاضراب العمالي العام مع احتلال المصانع ، الذي نفذه « الاتحاد الوطني للشغيلة » ردا على قيام الدكتاتورية الفاشية، قد اظهر اهمية الدور الذي تلعبه الطبقة العاملة والحركة النقابية في حياة البلاد . في بلد تسكن اكثرية سكانه في المدن ، وهو يتميز بذلك عن سائر بلدان اميركا اللاتينية ، يضم « الاتحاد الوطني للشغيلة » نصف مليون اجير وعامل . اي حوالي عشرين في المئة من السكان . تحت ضغط القاعدة العمالية ، اضطرت قيادة الاتحاد الى اعلان الاضراب العام مع احتلال المصانع . بينما كان موقفها الاصلي — وهي التي يسيطر عليها الحزب الشيوعي — هو اعلان اضراب يكون بمثابة الانذار للدكتاتورية ويخدم غرضين اثنين : فتح المفاوضات مع العسكريين ، وتدعيم مواقع التيار المؤيد للبيرو داخل الجيش . ولم يكن هذان الهدفان يرتكزان الى قاعدة فعلية بسبب الطابع الفاشي المفضوح للعسكريين . فقد كان جوابهم الرئيسي على مطالب العمال اعلان حل « الاتحاد الوطني ◀

نظاهرة عمالية كبرى بمناسبه أول أيار في مونتي فديو



بعد عام من الصمت ، التوباماروس يخرجون من « تحت الارض »

للشغيلة » وتدخل الجيش في المصانع لكسر حركة الاحتلال . ومهما يكن من امر ، فان اوهام وتردد القيادة النقابية لم تسمح للاضراب العام بأن يتحول الى وسيلة هجومية فعالة ضد الدكتاتورية . فاعلنت تعليق الاضراب بحجة ان « امتحان القوة كان له اثر هام . لكن مواصلة التحرك ، بعد الان ، قد تكون له نتائج سلبية » .

واول ما تجدر الاشارة اليه هنا هو ان الطبقة العاملة والحركة النقابية ظهرتا كقوة سياسية هامة في الاورغواي من خلال النضال ضد الدكتاتورية . وفي غياب الاحزاب السياسية — خلال الاحداث الاخيرة، تحول « الاتحاد الوطني للشغيلة » الى المحور الرئيسي لمقاومة الانقلاب العسكري والدكتاتورية . واثبت العمال انهم في الصف الامامي دوما للدفاع عن الديمقراطية . وليس هذا وحسب . بل ان تعبئة القاعدة العمالية سمح بفرض التنازلات الهامة على القيادة النقابية الاصلاحية .

ولكن رغم الدور الحاسم الذي لعبته الحركة النقابية في مقاومة الانقلاب العسكري والدكتاتورية ، الا ان لهذا الدور حدودا لا يستطيع ان يتخطاها . ان حزبا سياسيا ثوريا هو وحده القادر على حشد القوى المعارضة في الاورغواي ، واقتراح برنامج نضالي مشترك ، وبديلا ثوريا للدكتاتورية خلال تعيينه الدقيق للعدو الرئيسي ولاهداف ووسائل النضال . ومثل هذا الحزب هو وحده القادر على استخدام شتى اشكال النضال الاقتصادية والسياسية والعسكرية .

غير ان الذي فرض على الحركة النقابية ان تتحمل بمفردها كامل اعباء مقاومة الدكتاتورية ، عبر سلاح الاضراب العام ، هو تحديدا غرق كافة احزاب المعارضة في منطق اللعبة البرلمانية وعجزها عن الانتقال بسرعة من شكل نضالي الى اخر . وهذا ما اعترف به بكل وضوح الجنرال « سيرانيي » مرشح المعارضة لرئاسة الجمهورية الذي لخص الوضع بقوله : « كنا نجيد خوض المعارك الانتخابية . لكننا لم نكن نمتلك رصاصة واحدة » .

التوباماروس يخرجون من صمتهم : « الثورة مستحيلة دون مساهمة الطبقة العاملة »

الوجه الاخر للمواجهة الشعبية ضد الدكتاتورية في الاورغواي هو غياب جبهة التحرير الوطني « التوباماروس » . ما السبب؟

بعد ان عرف التوباماروس مدا متصاعدا حتى عام ١٩٧٢ ، تميز بالعمليات العسكرية الباهرة ضد الاهداف الاستعمارية الاميركية والطبقة الحاكمة المحلية ، تعرضت حركتهم لهجوم شرس طوال عام ١٩٧٢ انهك قواها بلا شك ، وان كان عجز عن اقتطاع جذورها. وكان اخر موقف علني لجبهة التحرير الوطني هو تأييدها مرشح « الجبهة الموسعة » في انتخابات الرئاسة . وبعد ذلك ، توقفت كافة عملياتها العسكرية .

اخيرا ، في مطلع الشهر الجاري ، خرج التوباماروس من صمتهم واصدروا بيانا يدعون فيه الجماهير الى « الحرب الشعبية » ضد الدكتاتورية الفاشية لحكومة بوردابيري .وفي بيانات جرى توزيعها في الجامعات والمصانع، دعت جبهة التحرير الوطني الجماهر الى حمل السلاح « من أجل بناء الوطن والدفاع عنه » واستخدام كافة اشكال النضال ضد العدو

ويتضمن البيان نقدا ذاتيا يعترف فيه التوباماروس بالاستخفاف بالعدو وبسوء تقدير قدرات الشعب على النضال ، وينتهون الى خلاصة تقول : « لا ثورة بدون مساهمة الطبقة العاملة » .

النص الكامل لهذا النقد الذاتي ليس متوافرا بعد . لكن ما جرى تعميمه منه عبر وكالات الانباء يسمح بالملاحظات الاولية التالية :

□ اذا كان من معنى للاعتراف بـ « الاستخفاف بالعدو » فهو انما يشير الى سوء تقدير يتعلق بأمرين . الامر الاول هو خطأ التصور القائل ان النظام في الاورغواي كان يمكن اسقاطه على الصعيد العسكري فقط . والامر الثاني هو تغافل سمة اساسية منسمات المخطط الاستعماري الاميركي وهو سعيه الى تحديث وتعزيز القوات المسلحة للانظمة العميلة له بسرعة تفوق بكثير سرعة نمو قوى الشعب الثورية المسلحة.

□ الذي نحن بصدده هنا ليس مبدأ الكفاح المسلح ، وانما ما يمكن اعتباره « الانحراف العسكري » في العمل الثوري الذي يمارس العنف المسلح على حساب كافة اشكال النضال الاخرى ، الاقتصادية منها والسياسية والايديولوجية . ان الكفاح المسلح من منظار الطبقة العاملة هو من صنع حزب ثوري مركزي ومنظم على صعيد الوطن كله ، قادر على التقدير الدقيق للظرف الراهن بتوازناته الطبقية وبما يتيحه من اشكال نضالية وما يتطلبه من تكتيكات دفاعية او هجومية . كذلك فالاشكال المميزة للعنف المسلح البروليتاري هو الدفاع المسلح عن الذات او الانتفاضة المسلحة . ومن البديهي ان الطبقة العاملة — كطبقة — لا تستطيع الاقتصار في نضالها على كفاح مسلح متقطع في المدن او الارياف . من هنا ، فان الاولوية المطلقة المعطاة للكفاح المسلح على حساب — او باستثناء — كافة اشكال النضال الاخرى . تهدد بافقاد التنظيم الثوري طابعه العمالي . وهذا لا يعني فقط غلبة العنصر البرجوازي الصغير على تركيبه البشري ، وانما يؤثر ايضا على وجهة النضال المسلح بأسره .

اضف الى ذلك كله ان الصدامات الدائمة بين الجيش الثوري والجيش البرجوازي العميل . وما تؤدي اليه من لجوء متزايد الى العمل السري والاختفاء . يهدد بعزل القوى الثورية عن الجماهير والحيلولة دون تدخلها اليومي في مختلف قضاياها ونضالاتها.

لقد تعرض التوباماروس لضربات قوية سددها الجيش في حملاته الواسعة عام ١٩٧٢ . دون ان تهب حركة شعبية واسعة للتضامن معهم وتقديم العون لهم .

هذه هي المعاني المحددة لنقد ذاتي يعترف بالاستخفاف بقدرات العدو وبسوء تقدير طاقات الجماهير النضالية كما يخلص الى القول ان تدخل الطبقة العاملة في النضال شرط لا غنى عنه لانتصار الثورة .

لقد خاضت الجماهير فيالاورغواي معركتها ضد الدكتاتورية الفاشية وهي محرومة من ذراعها الثوري المسلح — التوباماروس . وابرز سمة لمشكلات النضال ضد الدكتاتورية كان ذلك الانقطاع بين الطبقة العاملة — التي تحركت عبر الاضراب العام واحتلال المصانع — وبين التوباماروس الذين فاجأهم الانقلاب وهم يمسحون الضربات العنيفة التي سددها الجيش لهم طوال اكثر من عام ، ويعيدون تقييم تجربتهم السابقة . وما من شك في ان النقد الذاتي الذي اعلنته جبهة التحرير الوطني « التوباماروس »هو مقدمة لانهاء هذه القطيعة وتنظيم المقاومة ضد الدكتاتورية للاستعمار الاميركي ، بمختلف اشكال النضال وبالارتكاز على الطبقة العاملة كقوة رئيسية حاسمة « يستحيل القيام بالثورة بدون مساهمتها » .

تشيلي

دخول العسكريين الى الحكومة لايحسم الصراع على السلطة

للمرة الثانية منذ استلامها الحكم. تضطر « الوحدة الشعبية » في التشيلي الى ضم عدد من العسكريين الى الوزارة وسط جو من التصعيد لحملة التخريب والاغتيالات والارهاب التي يشنها اليمين . ما معنى هذه الخطوة ؟ ما دلالتها بالنسبة للصراع المستفحل على السلطة بين الوحدة الشعبية واليمين الرجعي في التشيلي ؟

هجمة اليمين

الوضع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في التشيلي يبلغ مجددا شفير الانفجار . فقد اعلنت نقابة اصحاب سيارات النقل اضرابا يكاد ان يجر البلاد الى الاقتتال الاهلي . والعامل الجديد في هذا الاضراب — الذي يؤدي الى خسارة تشيلي عشرات الالوف من الدولارات يوميا ، هو أنه مترافق مع حملة تخريب وارهاب واسعة النطاق . فقد وقعت اكثر من ٣٠٠ حادثة طوال ساعة ، في الوقت الذي كان الرئيس الليندي يخاطب الامة عبر الراديو والتلفزيون . اما الاعتداءات الاخرى، فقد كانت موجهة ضد قنوات الري وسكك الحديد والمباني العامة . ولنتذكر هنا ان فرقة ارهابية يمينية اغتالت مرافق الرئيس الليندي في ٢٧ تموز الماضي . وراء هذه الحملة منظمة فاشية تسمى « الوطن والحرية» وبعض اوساط « الحزب القومي » .

الى هذه الحملة الاقتصادية والاجتماعية والارهابية انضم الحزب الديمقراطي المسيحي بعد مواقف مترددة سابقا ، فقطع مفاوضاته مع حكومة « الوحدة الشعبية » وطالب باستقالة الحكومة ودخول العسكريين الى الوزارة الجديدة . وقد وافق الرئيس الليندي على ذلك ، معتبرا ان هجمة اليمين واسعة النطاق بحث لا يسمح للوحدة الشعبية بأن تخوض مجابهة مباشرة مع الجيش .

قبل الليندي اسقالة الوزارة وشكل وزارة جديدة تضم عددا من العسكريين بينهم الجنرال براتس . هذا بالرغم من معارضة الحزب الاشتراكي — حزب الليندي — واليسار المسيحي و « المير » (المنظمة اليسارية الثورية غير المشاركة في « الوحدة الشعبية ») .

الهجمة المضادة لحكومة الوحدة الشعبية

بعد تشكيل الحكومة الجديدة ، امكن للوحدة الشعبية الانتقال من الدفاع الى الهجوم على كافة الجبهات . اصدر الرئيس الليندي قرارا بمصادرة سيارات النقل المضربة منذ ٢٤ تموز الماضي ، ساعيا بذلك الى فضح الاغراض السياسية وراء اضراب اصحاب سيارات النقل . كذلك شنت حملة واسعة النطاق ضد المجموعات التخريبية والارهابية ، وبخاصة ضد منظمة « الوطن والحرية » وبعض اوساط « الحزب القومي » ، ونظمت النقابات مهرجانات جماهيرية لـ « قطع الطريق على الفاشية ».

وهكذا حملت التطورات الاخيرة في التشيلي الخصائص التالية :

□ في معسكر اليمين ، التزمت بعض المنظمات اليمينية المتطرفة اسلوب الارهاب كوسيلة وحيدة لمعارضة الحكم ، ودخلت بالتالي في حرب حياة أو موت مع « الوحدة الشعبية » المصممة على اقتلاع جذور الارهاب والتخريب.

□ الحزب الديمقراطي المسيحي ما زال يتصرف تجاه « الوحدة الشعبية » تحت تأثير الاجنحة المتصارعة ضمنه . رأى الجناح « المحافظ » في التعديل الوزاري الاخير « مجرد مناورة » ، بينما اعلن الجناح « الاجتماعي » (الذي يركز على اهمية الاصلاحات الاجتماعية) انه « راض » عن الطريقة التي تشكلت فيها الحكومة الجديدة .

□ في معسكر التحالف اليساري . لا شك في ان الرئيس الليندي خطا خطوة الى الوراء عند قبوله بادخال العسكريين الى الحكومة وتقديم بعض التنازلات كتكريس وجود ثلاثة قطاعات : قطاع عام وقطاع مختلط وقطاع خاص . وقد صرح في هذا الشأن :

« المسألة الاساسية هي مسألة حفظ الامن سياسيا واقتصاديا . اطلب من الشغيلة ان يتفهموا أهمية هذا التعديل الوزاري . انه الفرصة الاخيرة . وهذه المرحلة التي نمر بها مرحلة ضرورية لا غنى عنها . ليست تراجعا. وانما اعادة تنظيم وتجميع القوى من اجل انطلاقة جديدة للعملية الثورية » .

ومع ان التحالف اليساري يضم اطرافا لا توافق الليندي على هذا التقدير — اليسار المسيحي والحزب الاشتراكي — فقد وافق هذان الطرفان المشاركة في الوزارة الجديدة.

ان دخول العسكريين الى الحكومة لا يلغي الاسباب الكامنة وراء الازمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في التشيلي . كل ما ادى اليه هو تجميد الاوضاع . واذا كان يسمح للتحالف اليساري باخذ زمام المبادرة من جديد ، فانه يساهم ايضا في تحييد الديمقراطيين المسيحيين ، التنظيم اليميني الرئيسي الذي لا يزال منقسما على بعضه حول الموقف من حكومة « الوحدة الشعبية ».

تعبئة وتسليح الجماهير هما الطريق الى حسم مسألة السلطة

فمنذ استلام « الوحدة الشعبية » للحكم في التشيلي والتطورات تثبت يوما بعد يوم ان انتخاب الليندي للرئاسة قد افتتح الصراع على السلطة ولم يختتمه . وان ابرز ما في التطورات الاخيرة انتقال اليمين من التخريب الاقتصادي الى الارهاب المسلح . ان اللجوء مجددا الى الجيش لضرب الارهاب واعادة المبادرة الى اليسار خطوة لها وجهان : الاول ، انها تزج الجيش في مواجهة مباشرة مع اليمين المتطرف. والثاني ، انها تساهم في تعزيز دوره كفريق ثالث ، كحكم ، بين تحالف اليسار واليمين الممثل لكبار ملاكي الارض والرأسماليين . ومهما يكن من امر ، فان تمسك تحالف اليسار بالشرعية البرجوازية في وقت تثبت فيه قوى الردة المضادة للثورة يوميا استهتارها الكامل بهذه الشرعية ، بات يشكل مدخلا الى المراوحة والخطوات « الى الوراء » والتنازلات. وحدها التعبئة الجماهيرية المسلحة — وركيزتها الطبقة العاملة — هي الطريق ليس فقط الى شل اليمين وحماية التحالف اليساي وانما ايضا الى حسم مسألة السلطة .

كمبوديا

النزع الأخير للأمبريالية الأميركية

ان وقف القصف الجوي الاميركي لكمبوديا في ١٥ آب الماضي أدى عمليا الى الانهيار السياسي لنظام لون نول العميل . وقد طالب العديد من أعضاء حكومة بنوم بنه بعودة الامير سيهانوك الى الحكم ، لا بل سعوا لاقناع الاميركيين باعتماد هذا الحل للازمة العاصفة بالنظام العميل .

المراهنة على انشقاق الثوار

نقلت وكالة الانباء الاميركية « يونايتد بريس » عن أحد الوزراء الكمبوديين قوله « يجب على الاميركيين ابعاد لون نول ومعاونيه الرئيسيين ، وقد يعمدون الى انقاذ ماء الوجه بالنسبة لرئيس الدولة الكمبودي بالقول انه سافر الى الولايات المتحدة بقصد العلاج » ويستطرد الوزير — الذي كان أحد المساهمين الرئيسيين في انقلاب ١٨ مارس ١٩٧٠ — « وما أن يذهب لون نول ، حتى يبعث الوزراء برسالة الى سيهانوك تتضرع اليه مغادرة بكين والعودة لاستلام الحكم » .

هذا وقد اكتشفت شخصية اخرى من شخصيات الحكم العميل ، بعد ١٥ آب ، ان « سيهانوك وطني يحب بلاده حبا عميقا » .

لكن هذه التصريحات لا يمكن أن تفهم الا بالقياس الى محاولات سبقتها . فمنذ مطلع هذا الشهر وحكومة بنوم بنه تراهن على « استيعاب » الامير سيهانوك وعلى انشقاق سيحصل في صفوف الثوار بين « الوطنيين » و « الشيوعيين » . وقد حاولت أوساط الحكم العميل عبثا عقد صلات مع الثوار للتوصل الى « سلام شريف وعادل » — حسب تعبير وزير الاعلام الكمبودي .

رفضت الجبهة الوطنية المتحدة لكمبوديا التفاوض مع النظام العميل في بنوم بنه ، وأعلنوا عن تصميمهم على احتلال بنوم بنه واقامة سلطة ثورية في كمبوديا مع رفض تقسيم البلاد أو عقد المساومات . ويقول بيان اذاعته « الحكومة الملكية للوحدة الوطنية في كمبوديا » ان وقف القصف الاميركي لكمبوديا يشكل انتصارا كبيرا ، لكنه ليس الا مرحلة من مراحل النضال . ويستطرد البيان الذي تلاه رئيس الحكومة ، قوله « النضال مستمر ضد الخونة في بنوم بنه الى حين سيطرة الجبهة الوطنية المتحدة على كافة أنحاء البلاد » .

تغير الموقف السوفياتي ...

ان تصميم الثوار الكمبوديين ،والانتصارات الهامة التي احرزوها في هجومهم العسكري ، أدت الى تعديل موقف الاتحاد السوفياتي من الجبهة الوطنية المتحدة الكمبودية . فلاول مرة منذ عام ١٩٧٠ ، يعترف القادة السوفيات بان ثوار الجبهة الوطنية المتحدة « هم الممثلون الحقيقيون لشعب الخمير » ، كما اعترفوا بأن الجبهة تسيطر على تسعة أعشار التراب الكمبودي ، وادانوا محاولات واشنطن وسايغون المحافظة على نظام لون نول العميل بأي ثمن .

ان هذا التعديل في موقف الاتحاد السوفياتي — الذي اعترف بالنظام العميل منذ قيامه وتبادل معه التمثيل الدبلوماسي — يفسر ، جزئيا على الاقل ، بالانتصارات الباهرة التي أحرزها الثوار في الاشهر الاخيرة . فلم يحرروا تسعة أعشار البلاد وحسب بل نجحوا مؤخرا في تدمير خط الدفاع الاول عن العاصمة الكمبودية ، وهم يتصدون حاليا لخط الدفاع الثاني ، على بعد عشرة كيلو مترات من وسط المدينة .

الا ان هذا التعديل في الموقف السوفياتي لا يزيل كليا الالتباس والغموض اللذين يشوبانه . وهذا ما اثاره الامير سيهانوك عندما رد على اقتراح الاتحاد السوفياتي بانه يؤدي الى « حرمان الحكومة الملكية للوحدة الوطنية من قطف ثمار النصر الكامل والاطاحة بها ، من غير وجه حق ، بغية استبدالها بحكومة تسمى حكومة تحالف وطني ، يجري فيها اغراق ممثلي الجبهة الوطنية المتحدة بالاحزاب السياسية العميلة للاستعمار وللامبريالية الجديدة » .. ذلك أن الخمير الحمر هم الادارة الفعلية ، منذ الان ، لكمبوديا .

ويضيف الامير سيهانوك : « انني على استعداد للانسحاب من الحياة السياسية عند تحرير بنوم بنه شرط أن يسيطر الخمير الحمر — الذين قاتلوا الامبريالية الاميركية — على السلطة بدون شركاء »

النزع الاخير للامبريالية الاميركية

هذا وتواصل الامبريالية الاميركية بمساعدة عملائها الفيتناميين الجنوبيين والتايلانديين بذل الجهود لاعاقة تحرير بنوم بنه . فقد جندت مؤخرا عشرة الاف كمبودي من سكان فيتنام الجنوبية ، لتعزيز قوات لون نول . كما أرسلت المرتزقة التايلانديين الذين عملوا سابقا في لاوس . ويتوقع الثوار الكمبوديون ، على كل حال ، تدخلا مباشرا للقوات السايغونية أو التايلاندية في كمبوديا ، ذلك أن فاعلية المرتزقة ستبقى محدودة وهي لن تسمح بتأخير سقوط بنوم بنه !

بقية قيادة منطقة اربد

الذي راكمته نضالات جماهيرية في الثلاث سنوات المجيدة بعد حزيران ١٩٦٧ . وبمناسبة الذكرى الثانية لمجازر تموز ١٩٧١ قامت قيادة منطقة اربد للجبهة الشعبية الديمقراطية بتوزيع بيان تطالب فيه الجماهير بمواصلة مناهضة سياسة الحكام الطغاة وبمواصلة تنظيم النضالات الوطنية والديمقراطية من اجل الحاق الهزيمة بالخونة اعداء الشعب . وقالت قيادة منطقة اربد في بيانها :

« تمر ذكرى الثالث عشر من تموز ونحن نعيش اياما دقيقة من تاريخ قضيتنا الوطنية، فالرجعية الحاكمة لا زالت تثبت لاسيادها الامبرياليين في كليوم حسن ولائها واستعدادها الذي لا نهاية له للتنكيل بالشعب والعداء السافر لحركته الوطنية ، مستلبة الشعب كافة حقوقه اليومية والوطنية (حقه في العمل ، حقه في الوقوف بوجه الاعمال التعسفية : التسريح الكيفي من الجيش وكافة مؤسسات الدولة ، الحرمان من التعليم الجامعي ، مناهضة سياسة الغلاء ، وحقه الوطني في العمل من أجل تحرير تراب وطنه المغتصب : التنظيم ، التعبئة ، السلاح ، النضال) .

ان سياسة النظام لا زالت تجر على البلاد الخراب الاقتصادي ، فالغلاء والبطالة والطرد من العمل ، واغلاق المؤسسات (لافلاسها) هو العنوان الرئيسي لنتائج هذه السياسة ، وهذا ليس معزولا عن سياسة العزلة التي ينتهجها النظام تجاه الانظمة العربية الوطنية ، حيث يمارس دورا انعزاليا معاديا لهذه الدول ، ومتآمرا عليها محولا الجيش الاردني لقمع الشعب وللاستنفار على حدود سوريا والعراق ، تاركا نهر الاردن بحيرة يستحم بها جنود العدو ، في الوقت الذي تخلو فيه الجبهة المحاذية للاحتلال من قطاعاته الرئيسية .

لقد ارتمى حكام عمان تماما فياحضان الامبريالية الامريكية ، واعلنوا اكثر من مرة وقوفهم ضد سياسة الانظمة العربية الوطنية، وانهم لن يحاربوا او يشتركوا في حرب ضد اسرائيل ، بل تمادوا اكثر من ذلك باعلانهم استعدادهم لمفاوضة العدو الاسرائيلي ، ووصلت بهم الوقاحة حدودا لاتطاق باجتماعاتهم الدائمة مع اعدائنا (ايلات ، لندن) من اجل اكمال الحلقة الاخيرة من صفقة الخيانة والاستسلام الوطني .

ان سياسة الدجل والخداع التي يحاول النظام ممارستها في الاشهر الاخيرة مكشوفة تماما ، فهو يريد ان يحسن علاقاته ببعض الانظمة العربية ليحدث شيئا من الانفراج داخل البلاد لتكون المظلة التي يحتمي تحتها في تنفيذ سياسته ضد الشعب والوطن .

ان طريق التصدي لسياسة الفاشيست الذين يحكمون بلادنا ، هي طريق الجبهة الوطنية المتحدة جبهة كل الوطنيين والديمقراطيين والثوريين . ان على كافة القوى الوطنية والتقدمية ان تلتقي لتوحيد جهودها في الدفاع عن حقوق الشعب الوطنية والديمقراطية من اجل قيادة جماهيرنا على طريق النصر والظفر قبل ايلول والتي فرقها النظام ».

الاتحادات الطلابيّة في أوروبا تطالب بأطلاق سراح المعتقلين السياسيين في الأردن

بمناسبة مرور عامين على المجزرة التي نظمها النظام الرجعي في الاردن بحق الثورة والشعب نظم الاتحاد العام لطلبة الاردن — فرع بلجيكا — يوما للتضامن مع المعتقلين السياسيين في الاردن ، وقد اصدر الاتحاد بهذه المناسبة ملصقة « جدارية » .

كما طالب طلبة الاردن باطلاق سراح المعتقلين الوطنيين الذين اعتقلوا لالتزامهم بقضية الشعب والقضية الوطنية .

كما تلقت « الحرية » نص البرقيات والرسائل التي ارسلت إلى رؤساء الدول العربية التالية : سوريا ، العراق ، الجزائر بشأن التدخل لاطلاق سراح المعتقلين السياسيين في سجون الاردن .

البرقية الاولى :

ارسلت بتاريخ ٢٥ — ٧ — ٧٣

كما تعلمون تتعرض القوى الديمقراطية في الاردن للاضطهاد الشديد من قبل الحكم الاردني الرجعي ويلاقي الثوار الفلسطينيون خاصة اشد هذه المحن . ان الحكم .. يقوم بحملاته في رعاية حملات الامبريالية العالمية والصهيونية . ان السجن والتنكيل والقتل للقوى الديمقراطية جزء من السياسات اليومية في الاردن . نحن نطالبكم بالتدخل لاطلاق سراح كل المعتقلين السياسيين في الاردن وعلى رأسهم صالح رأفت .

رابطة الطلبة الايرانيين — دارمشتات .

البرقية الثانية :

ارسلت بتاريخ ٢٧ — ٧ — ٧٣

نطالبكم بأن تبادروا بالتدخل لدى الحكومة الاردنية لاطلاق سراح المناضل صالح رأفت والمعتقلين السياسيين الاخرين الذين اعتقلوا عند اداء واجبهم الثوري لتحرير فلسطين من براثن الصهيونية عميلة الامبريالية الامريكية البغيضة . وبهذه المناسبة نعلن عن تأييدنا الكامل لنضال الشعب الفلسطيني والشعب العربي عامة ضد الصهيونية والامبريالية وان النصر دوما حليف الشعوب المضطهدة والمستغلة .

اتحاد طلبة تركيا في المانيا الغربية وبرلين العربية

رسالة مستعجلة :

ارسلت بتاريخ ٣ — ٨ — ٧٣

الى رؤساء الحكومات السورية والعراقية والجزائرية !

نعرب عن استيائنا واشمئزازنا من مواقف الرجعية العربية وخاصة من مواقف العملاء الاستعماريين في الاردن الذين لم يكتفوا في ايلول السبعين بمحاولة تحطيم المقاومة الفلسطينية بقوة سلاحهم الغادر بل ما زالوا يتعاملون بشكل مكشوف مع الاستعمار الصهيوني والاميركي وما زالوا يتابعون ضغطهم الارهابي على القوى الوطنية والديمقراطية الفلسطينية منها والاردنية ويزجون بهم في السجون . وهم يحاولون دائما توجيه اقوى ضرباتهم الى قوى اليسار ، الاكثر حزما في الدفاع عن مصالح الجماهير .

نحن نطالب بالافراج عن المعتقلين السياسيين في سجون الاردن

ونطالب بالحرية للرفيق صالح رأفت

ونطلب بشكل خاص من الحكومة السورية والعراقية والجزائرية :

— استعمال ضغوطاتهم على الرجعية الاردنية للافراج عن المعتقلين السياسيين

— تقديم الدعم الاجذر للمقاومة الفلسطينية والوقوف إلى جانبها في سبيل القضاء على النظام العميل في الاردن .

الشبيبة الشيوعية/م.ل.

مجموعة الراية الحمراء.

الحرية

اسبوعية سياسية عربية

بيروت - الاثنين ٢٧/٨/١٩٧٣ - العدد ٦٢٤ - السنة ١٣ - الثمن ٢٥ قرشا لبنانيا

مناقشة مختلف ...
من مشاريع الدولة الفلس...
داخل حركة المقاوم...



كل الجهود لتنفيذ
الاضراب العمالي العام
ولانجاح مظاهرة الاحزاب

حكام الاردن وسياسة « الانفتاح العربي »

دائما ، وعلى امتداد تاريخ حكم الملك حسين يبطش بالقوى الوطنية ويتآمر على حركة التحرر العربية ليبقى الاردن صمام امن خلفي لاسرائيل وقاعدة للامبريالية والثورة المضادة . ومقابل هذه المذابح والمؤامرات يرضى الحكم الهاشمي بفترة من العزلة العربية ، وعندما تزداد عزلته ويشتد الحصار حوله وتهب عليه عواصف سياسية ونضالية بارزة ... يتظاهر حكام عمان « باعلان التوبة » « والرغبة في اعادة العلاقات العربية الى مجراها الطبيعي » .. هكذا فعلوا مع الجمهورية العربية المتحدة عندما اعلن الملك « توبته الرمضانية » الشهيرة وبعد بضعة اشهر اتضح انه ضالع في الردة الانفصالية الرجعية لسوريا . والان يتظاهر حكام عمان « باعلان التوبة » مع مصر وسوريا، فلماذا ومن اجل ماذا دعوتهم الى هذا « الانفتاح العربي » !!؟

لم تجر الرياح كما تشتهي سفن الرجعية الهاشمية خلال السنوات الثلاث الماضية بعد مذابح ايلول ، رغم التنفيذ الدقيق لخطة ضرب الثورة الفلسطينية ومصادرة حقوق شعب فلسطين في الاردن ، وطعن شعوب الامة العربية في صراعها مع اسرائيل والامبريالية الامريكية .وكان الملك حسين يتوقع من شركائه تنفيذ التزاماتهم بتسهيل عقد صفقةالتسوية والصلح المنفردة او امرار مشروع المملكة المتحدة ، وطال انتظاره ... الى ان وجد حكمه في مهب الريح نتيجة سلسلة من التطورات منذ ايلول وحتى الان . ومن هنا بدأت عمان تعزف نغمة «الانفتاح العربي». ويمكن تلخيص ابرز هذه التطورات بما يلي :

● صمود الثورة الفلسطينية داخل الاراضي المحتلة وخارجها . وكان فشل حملة ايار الدامية لضرب الثورة في لبنان دليلا ساطعا على قدرات الثورة وتطورها السياسي والقتالي والتنظيمي . وهنا تبدد الكثير من الاوهام التي علقها حكام عمان على مذابح ايلول ٧٠ وتموز ٧١ ، وظهر بوضوح التفاف الشعب الفلسطيني بكامل طبقاته الوطنية حول الثورة التي يعتبرها الممثل الشرعي الوحيد له وحقه في مواصلة صراعه مع العدو وتقرير مصيره بنفسه . وكان لصوت جماهير الضفة الغربية وقطاع غزة والتفافه حول الثورة واستنكاره حملة ايار تأثير مرعب على حكام عمان ، اذ تأكد لهم فشل كل محاولات رشوة شعب الاراضي المحتلة بمشروع المملكة المتحدة او ارهابه .

● بدء النهوض الوطني في الاراضي المحتلة من اجل طرد الاحتلال وحق تقرير المصير ، وقد كانت العمليات المسلحة والاحتجاجات على استشهاد القادة الثلاثة، وعلى حملة ايار ، والاضراب العام في ٥ حزيران ٧٣ عناوين بارزة لهذا النهوض .

ثم جاءت وثيقة القوى والشخصيات الوطنية والنقابية والاجتماعية الى دورة مجلس الامن في حزيران الماضي ، لتعبر بوضوح عن موقف جماهير الضفة الغربية وقطاع غزة من حكم الملك حسين ومشروع المملكة الهاشمية او المتحدة ، فقد اكدت الوثيقة عدالة الصراع من اجل طرد الاحتلال ، ورفض اي حضور مادي وسياسي لحكم الملك حسين مهما كانت صيغته السياسية والتنظيمية (مملكة هاشمية او متحدة) ، والاصرار على حق تقرير المصير للشعب في الاراضي المحتلة والسيادة الفلسطينية على الاراضي الوطنية .

● تعزيز المواقع السياسية لحركة المقاومة في صفوف شعوب الامة العربية وحركتها التقدمية وفي صفوف الحركة الشيوعية والتقدمية العالمية واعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني في صراعه من اجل التحرير وحق تقرير المصير .

● وصول جميع اطراف الصراع العربية والعالمية الى نتيجة محددة — رغم التباين في مواقف كل طرف — تقول بانه « لا يمكن حل ازمة الصراع العربي — الاسرائيلي بمعزل عن ايجاد حل لمشكلة الشعب الفلسطيني» وبقي الملك حسين واسرائيل فقط في موقع الرفض المطلق للشخصية الفلسطينية واية حقوق وطنية لشعب فلسطين « ففلسطين كانت في الماضي أصبح جزء منها اسرائيل والجزء الاخر الاردن » كما يرى حكام عمان وتل ابيب .

● المأزق العام الذي يعيشه حكام عمان بعد مذابح ايلول بدءا من الحصار الفلسطيني الكامل باستثناء فئة قليلة من البرجوازية الكبيرة في عمان والضفة الغربية ، مرورا بالعزلة الشعبية العربية ، وبالعزلة العربية الرسمية نسبيا او انقطاع الاموال الليبية والكويتية ، وانتهاء بتجميد صفقة التصفية المنفردة ، نظرا لمواصلة اسرائيل تنفيذ برنامجها الخاص في التهويد والالحاق بالاراضي المحتلة ...

● وجاءت تصريحات الزيات وبورقيبة، وخاصة بورقيبة حول الدولة الفلسطينية ليثير تساؤلات حادة في عمان تضع مصير النظام الهاشمي موضع بحث ومناقشة . فهذه التصريحات تحمل بالتأكيد تنازلا جديدا لصالح اسرائيل ولكنها بذات الوقت تشير الى نظرية اطراف الصراع القائلة « بأن لا حل بدون حل مشكلة الشعب الفلسطيني » .

امام جميع هذه التطورات اخذ الملك حسين يتلمس خطورة المحافظة على عزلته ، وهو يعلم انه اذا فقد تمثيله للشعب الفلسطيني فقد مبرر وجوده ونظامه ، وهذا هو محور الصراع الاساسي بينه وبين الثورة الفلسطينية ، فهو يريد القضاء على الثورة ليبقى « ممثلا وناطقا أوحد باسم الشعب الفلسطيني » ويبقى ممسكا بالدجاجة التي «تبيض له ذهبا » حيث تنهال عليه الاموال الامبريالية لمتابعة قمع الشعب الفلسطيني ومصادرة حقوقه الوطنية حتى يبقى الاردن قاعدة استراتيجية للامبريالية في المنطقة ، وصمام امن خلفي لاسرائيل ، وحيث تنهال عليه الاموال العربية « باسم الصمود » ويوظفها الحكم في قمع شعب فلسطين وحركته التحررية .

لهذه العوامل مجتمعة كانت مبادرة الملك حسين بالدعوة الى « الانفتاح العربي »

ماذا يريد الملك في المرحلة الراهنة ؟

ان الملك حسين يعلم جيدا وواثق تماما انه لن يخسر شيئا من دعوته لفك العزلة عن حكمه ، بل سيربح الكثير .. والخسارة في هذه اللعبة ستكون من نصيب الاخرين ، وتجارب الماضي والحاضر ادلة قاطعة على هذا كله .

ان نجاح الملك حسين بفك العزلة عن حكمه تحت شعار « الانفتاح العربي » يحقق له ما يلي :

● يطرح نفسه من جديد قوة مقررة في مجموع تسوية الصراع العربي — الاسرائيلي، بعد أن تم حشره في زاوية ضيقة ، وهذا يفتح له من جديد الطريق لاعتبار نظامه ناطقا باسم شعب فلسطين في الاردن والاراضي المحتلة وممثلا لهذا الشعب !

● تطويق الدعوات العربية التي تعتبر المقاومة هي الممثل الشرعي والوحيد لشعب فلسطين ، والدعوات التي تقول بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني . في هذه المرحلة وعلى المدى الاستراتيجي العام .

ان حجر الزاوية في سياسة الملك حسين هو ادعاء الوصاية على مصير شعب فلسطين وتمثيله وبكافة وسائل القمع (من عام ٤٨ — ٦٧ ، مذابح ايلول وتموز ، العداء الثابت لحركة شعب فلسطين) والرشوة (المادية للعملاء ، السياسية كمشروع المملكة المتحدة) والتضليل (ادعاء الحرص على القضية الفلسطينية .. الخ) . فهذه الوصاية والتمثيل هي التي تشكل المبرر الاساسي للنظام الهاشمي ومصدر المال الدائم من الامبريالية، او من الدول العربية باسم الصمود امام العدو الصهيوني .

● اعادة ضخ الاموال العربية في طاحونة القمع الهاشمي للشعبين الفلسطيني والاردني، بعد ان اوقفت ليبيا والكويت الدفع اثر مذابح ايلول .

● تقديم حكم الملك حسين « بعبارة الانفتاح العربي » الى شعب فلسطين عامة وفي الاراضي المحتلة خاصة ، وبهذا تتم من جديد عملية « تجميل وغندرة لوجه النظام القبيح » امام شعب فلسطين وشعوب الامة العربية .

● فك العزلة الرسمية العربية عن عمان واعطائه قدرة اكبر على الحركة في المنطقة العربية .

هذا ما يريده ويربحه الملك حسين من التستر وراء سياسة « الانفتاح » وبهذا تكسب اسرائيل ايضا لانها تعلم جيدا اين يقف حكام عمان بالنتيجة .

ماذا يقدم الملك حسين مقابل أرباحه من الانفتاح ؟

يمكننا ان نقرر بكل ثقة « لاشيء »، والدليل مجرى مباحثات الخولي — الرفاعي في القاهرة وعمان ودمشق .. فقد اوضح الملك حسين « حدود الانفتاح » بهذه النقاط : عودة للعمل العربي السياسي المشترك ، عودة للجبهة الشرقية محصورة بقوات اردنية ، عودة العلاقات الدبلوماسية وعودة الاموال العربية . وهذا ما تؤكده معلومات « الحرية » وما اشارت له الاهرام القاهرية في ١٥ — ٨ — ٧٣ . وعندما اشارت الصحف المصرية الى ان مباحثات الخولي في عمان تناولت مشروع المملكة المتحدة والعلاقات مع المقاومة الفلسطينية بجانب القضايا الاخرى ، بادر عبد المنعم الرفاعي فورا الى نفي اي بحث في موضوع علاقة الاردن بالمقاومة او مشروع المملكة المتحدة (١٠ — ٨) .

ان موقف الحكم الاردني من الانفتاح هو في حدود عدم تكريس العزلة والقطيعة مع مصر وسوريا للحصول على الاهداف المباشرة والراهنة المذكورة دون ان يترتب على هذا الانفتاح اية التزامات سياسية او عسكرية جدية على النظام، والتي من الممكن ان تفقده اي موقع مهما كان جزئيا من المواقع التي يقف عليها منذ ايلول ٧٠ حتى الان . ولذا فهو يرفض اي حديث عن المقاومة الفلسطينية او تحديد من يمثل شعب فلسطين أو مشروع المملكة المتحدة.

اما الحديث عن احياء الجبهة الشرقية فهو ليس بأكثر من مدخل للوصول الى الاهداف المطلوبة ، فالنظام بتركيبه السياسي والطبقي والرجعي وبعلاقته الاستراتيجية المصيرية بأمريكا ، ودوره التاريخي والراهن في العداء المطلق لحقوق الشعب الفلسطيني الوطنية يحدد رفضه للمساهمة في اي صراع مع العدو ، وطالما انه « سيد » الجبهة الشرقية ، فهو يعلم الحدود الشكلية لمسألة « احياء الجبهة الشرقية » .

★★★

ان محصلة سياسة حكام عمان تتطلب تشديد الصراع لمزيد من تضييق الخناق عليها لا منحها صكوك غفران تتمنطق بها لمتابعة دورها الخياني الشهير والثابت ، وهذا يفترض قطع الطريق على تكتيكات حكام عمان وتعريتها وفرض المقاطعة الكاملة على الحكم الهاشمي ، وتقديم المساندة الفعالة للثورة الفلسطينية لمواصلة كفاحها ضد العدو الصهيوني، وارغام عمان على التسليم بحقوق الشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حقه في الصراع ضد الاحتلال من الاردن ، حقه في تقرير مصيره ، رفع يد الملك حسين ومشاريعه عن رقاب شعب فلسطين.

مرة اخرى لا حاجة « لتوبة رمضانية » مزيفة ، فالمؤمن لا يلدغ من جحر مرتين .. فكم اذا زاد عدد اللدغات عن الالاف !